

جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة  
بعنوان :

## فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة

### في المؤسسات الاقتصادية

"دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية"

من إعداد الطالبة : سمية كوال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2016/05/25

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ / محمد عادل عياض..... ( أستاذ مساعد أ ، جامعة ورقلة ) رئيسا

أ / الطاهر خامرة ..... ( أستاذ مساعد أ ، جامعة ورقلة ) مشرفا ومقررا

أ / عائشة سلمى كيجلي..... ( أستاذة مساعدة أ ، جامعة ورقلة ) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2016



جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني  
في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية المؤسسة  
بعنوان :

## فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة

### في المؤسسات الاقتصادية

"دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية"

من إعداد الطالبة : سمية كوال

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/25

أمام اللجنة المكونة من السادة :

أ / محمد عادل عياض..... ( أستاذ مساعد أ، جامعة ورقلة ) رئيسا  
أ / الطاهر خامرة ..... ( أستاذ مساعد أ، جامعة ورقلة ) مشرفا ومقررا  
أ / عائشة سلمى كيجلي..... ( أستاذة مساعدة أ، جامعة ورقلة ) مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

# إهداء

إلى سر وجودي ، إلى من كان حبهما دافعا  
يحركني إلى الوفاء و العمل و النجاح و يدفعني  
إلى البحث في أفق المعارف إلى الوالدين  
الكريمين حفظهما الله  
إلى كل الإخوة و الأخوات .  
إلى العائلة و الأصدقاء كل باسمه.  
إلى كل من ساعدني بإبتسامة صادقة أو كلمة طيبة أو  
تشجيع خالص.  
إلى كل من إمتدت يده إلى السماء داعيا لي بالتوفيق و  
النجاح.  
إلى كل من يبحث عن إطلالة نور العلم و شق طريق  
المعرفة .  
إلى كل هؤلاء أهدي عصارة جهدي المتمثلة في هذا العمل  
المتواضع

سعي

## شكر

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل، سبحان الذي يستحق الشكر على نعمه وحده لا شريك له.

سبحان الذي جعل لنا العلم نورا وهدانا سبيل الرشاد والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نحمد الله حمدا كثيرا على نعمه الكثيرة التي أنعمها علينا وعلى إتمامنا لهذا العمل المتواضع، ولهذا نتقدم بأخلص وأسمى عبارات الشكر والتقدير

إلى الأستاذ المشرف "الطاهر خامرة"

على تقديمه يد العون والمساعدة والذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته السديدة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من تعاون معنا في هذا العمل دون أن ننسى أساتذة علوم التسيير خاصة وإلى أساتذة الكلية. وكذا جميع الأساتذة في جميع الأطوار الذين كانوا السبب فيما نحن عليه اليوم بعد الله عز وجل.

## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع وجهة نظر المؤسسات الصناعية الملوثة اتجاه فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، باستخدام أداة الاستبيان والتي تم توزيعها على عينة مكونة من 42 مؤسسة.

توصلت الدراسة إلى عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة، كما أكدت النتائج أيضا أن فعالية استخدام المدخل الضريبي مرتبط بفرض ضرائب مباشرة على المعدات والأجهزة التي تسبب التلوث. و من خلال منح بعض الحوافز الضريبية بهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث.

**الكلمات المفتاحية:** حماية البيئة، ضريبة بيئية، تلوث بيئي، مؤسسات ملوثة.

## Résumé:

Cette étude vise à explorer la perspective des entreprises industrielles contaminées vers l'efficacité de la taxe d'utilisation pour protéger l'environnement et la lutte contre la pollution de l'environnement, en utilisant un outil de questionnaire qui a été distribué à l'institution composée de 42 échantillons.

L'étude a révélé l'inefficacité des systèmes et des procédures pour protéger l'environnement actuel. Les résultats ont également confirmé que l'utilisation efficace de l'entrée de la taxe est liée à l'imposition des impôts directs sur le matériel et les dispositifs qui causent la pollution. Et en accordant des incitations fiscales visant à la protection de l'environnement et de lutte contre la pollution.

**Mots clés:** protection de l'environnement, la fiscalité environnementale, pollution de l'environnement, les entreprises polluantes.

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال البيانية.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....
<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية</b>	
3	المبحث الأول : الأدبيات النظرية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.....
12	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.....
<b>الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية</b>	
19	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية.....
26	المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية تحليلها ومناقشتها.....
46	الخاتمة.....
50	قائمة المراجع.....
53	الملاحق.....
56	الفهرس.....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	يوضح الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان	الجدول 1.2
23	الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي	الجدول 2.2
23	يوضح متوسطات مقياس ليكارت الثلاثي	الجدول 3.2
24	يوضح الصدق الداخلي لفقرات فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	الجدول 4.2
25	يوضح الصدق الداخلي لفقرات كيفية فرض ضريبة بيئية	الجدول 5.2
25	يوضح الصدق الداخلي لفقرات عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	الجدول 6.2
26	يوضح الصدق الداخلي لفقرات سعر ضريبة التلوث	الجدول 7.2
26	يوضح الصدق الداخلي لفقرات استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	الجدول 8.2
27	يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (ألفا كرونباخ)	الجدول 9.2
31	يوضح أهم التأثيرات لأنشطة المؤسسات محل الدراسة	الجدول 10.2
33	يوضح إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة	الجدول 11.2
34	يوضح المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة	الجدول 12.2
34	يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام لفعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	الجدول 13.2
35	يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول كيفية فرض ضريبة بيئية	الجدول 14.2
36	يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	الجدول 15.2
36	يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول سعر ضريبة التلوث	الجدول 16.2
37	يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	الجدول 17.2
38	يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية لحماية البيئة ترجع لتلوث الماء	الجدول 18.2
39	يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية لحماية البيئة ترجع لتلوث الهواء	الجدول 19.2
40	يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية لحماية البيئة ترجع لتلوث التربة	الجدول 20.2
41	يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية لحماية البيئة ترجع لتلوث بالنفايات	الجدول 21.2
42	يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية لحماية البيئة ترجع لتلوث بالنفايات	الجدول 22.2
42	يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية لحماية البيئة ترجع لموقع البيئة في الهيكل التنظيمي	الجدول 23.2



## قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	يوضح الأثر الخارجي السلبي الناتج عن نشاط المؤسسة	الشكل 1.1
07	يوضح تكلفة مواجهة التلوث وحجمه الأمثل	الشكل 2.1
28	يوضح طبيعة جنس عينة الدراسة	الشكل 1.2
28	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر	الشكل 2.2
29	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	الشكل 3.2
29	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الخبرة	الشكل 4.2
30	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	الشكل 5.2
31	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	الشكل 6.2
32	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب أهم التأثيرات لأنشطة المؤسسات محل الدراسة	الشكل 7.2

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
53	استمارة الاستبيان	الملحق 01

المقدمة

أ. توطئة :

تسعى المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها، إلا أنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (تلوث، استنزاف الموارد)، وقد لا يكون لها أي حافز لتصحيح هذه الآثار لاعتمادها بأن الموارد البيئية حرة لا تكلف لها.

ومع تفاقم مشكلة التلوث البيئي على نحو يهدد جميع الكائنات من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا من خلال تخفيض في مستوى الإنتاج أو تدهور في مستوى الرفاهية أو في شكل زيادة في التكاليف، لذا لا بد من التصدي لهذه المشكلة والسعي لحماية البيئة والمحافظة عليها هو الشغل الشاغل والقضية الأهم لكثير من ذوي الاختصاصات.

لذلك استوجب تدخل الحكومات لحماية البيئة من التلوث تشريعياً وتنظيمياً، كبديل لتخصيص واستخدام الموارد المملوكة جماعياً وتقليل التكاليف الخارجية (التلوث) المصاحبة للاستخدام غير الكفء لهذه الموارد، وهذا من خلال إصدار الأنظمة والقوانين واللوائح والتشريعات أو من خلال استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية، فقد عمدت العديد من الدول إلى إصدار الأنظمة والقوانين التي تستلزم حماية البيئة وصيانتها من الملوثات، وعمد بعضها بالإضافة إلى ذلك استخدام بعض أدوات السياسة الاقتصادية ومنها على سبيل المثال فرض رسوم على المتسبب في التلوث، فرض رسوم على الإنتاج المتسبب في التلوث.

ب. طرح الإشكالية :

وبناء على ما سبق يمكن أن نبرز معالم الإشكالية من خلال الإجابة عن السؤال التالي :

" ما مدى فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة من وجهة نظر المؤسسات الملوثة ؟ "

ويمكن تجزئة سؤال الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية؟
- ما هي الكيفيات المثلى لفرض ضريبة بيئية من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية ؟
- ما هو الوعاء والسعر الضريبيين المناسبين لحماية البيئة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية ؟
- ما هو الحافز الضريبي الأنسب للمؤسسات الاقتصادية لتبني تقنية الإنتاج الأنظف من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية؟

ت. فرضيات البحث :

- تعتبر الأنظمة والإجراءات الحالية لحماية البيئة غير فعالة بسبب نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين، ولا يختلف هذا التفسير باختلاف نمط التسيير البيئي المعتمد لكل مؤسسة اقتصادية؛
- تعتبر الضريبة المباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث الإجراء الأفضل لردع المؤسسات الملوثة، ولا يختلف هذا الإجراء باختلاف طرق التسيير البيئي المعتمد في المؤسسة الاقتصادية؛
- الوعاء الأفضل للضريبة البيئية ذلك المعتمد على مخلفات العملية الإنتاجية مهما كانت طريقة التسيير البيئي المعتمدة؛
- يعتبر سعر الضريبة التصاعدي أكثر ردعا للمؤسسات الملوثة بغض النظر عن أساليب التسيير البيئي المعتمد من قبلها؛
- يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي للمؤسسات الملوثة على تبني تقنية الانتاج الأنظف.

ث. مبررات إختيار الموضوع :

لقد تم إختيار الموضوع للأسباب التالية :

الأسباب الموضوعية :

- تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات موضوع حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية؛
- محاولة التقريب بين الجانب النظري للموضوع وواقع المؤسسة الاقتصادية.

الأسباب الذاتية :

- الإطلاع على مجموعة من الأعمال المقدمة في هذا المجال لبعض الباحثين والأساتذة؛
- الميول الشخصي.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها :

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية ومدى تجاوبها مع إحدى الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية، لإبراز فعالية الضريبة البيئية من وجهة نظرها، من خلال الوصول لتحديد الكيفية المثلى لفرض الضريبة وكذا الوعاء والسعر الضريبيين، بإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإكتشاف الضريبة المثلى من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة باعتبار التدهور البيئي الذي تشهده الجزائر بلغ مستويات مقلقة، مما أوجب البحث عن حلول كفيلة للتحكم في مستويات التلوث، ومن أهم أدوات السياسة البيئية نجد الأدوات الاقتصادية التي تعمل على ادخال الآثار الخارجية بحيث لقيت استحسانا كبيرا من قبل الباحثين ومن أهم أدواتها التي اعتمد عليها في الدراسة هي الضريبة، بحيث تسعى الجزائر إلى إقرارها لوضع حد لمختلف أشكال التلوث وحث المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها إلى الإنتاج بأكثر نظافة تستجيب لأهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة، لذا اتجهت الدراسة إلى تسليط الضوء على الضريبة البيئية من أجل تحديد الشكل المناسب وكذا الكيفية والتسعير والوعاء الأنسب من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية وهذا بهدف الحصول على الضريبة المثلى للمؤسسات لتشجيعها للامتثال لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

ح. حدود الدراسة :

الإطار المكاني : تمت دراسة الموضوع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية غرداية؛  
الإطار الزمني : تم تناول الموضوع في الفترة الممتدة بين شهر مارس وأفريل لسنة 2016.

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة :

بناءً على طبيعة الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث وكذا الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة والتمكن منه، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال توجيه استبيان على عينة الدراسة وتحليل نتائجه باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS وبرنامج Excel، إلى جانب ذلك استخدام المنهج التجريبي لتناسبه مع منهجية IMRAD.

د. مرجعية الدراسة :

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من المراجع تنوعت مصادرها بين المذكرات والأطروحات، المقالات، المجالات المتخصصة، وهي في أغلبها حديثة لحدثة الموضوع في حد ذاته.

ذ. صعوبات البحث :

- صعوبة استرداد استمارات الاستبيان من قبل المستجوبين نظرا للتأخر في الإجابة؛
- ضيق الوقت الممنوح لإعداد هذا البحث.

ر. هيكل البحث :

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا إلى تجزئة الدراسة إلى فصلين نظري والآخر تطبيقي، حيث يتناول الفصل الأول مبحثين يتضمن المبحث الأول الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم الضرر وهذا من خلال عرض مفاهيم حول الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية، وكذا تحديد المستوى الأمثل للآثار الخارجية، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة ومناقشتها من أجل التعرف على أوجه الشبه والاختلاف معها ومحاوله ابراز موقع الدراسة الحالية منها.

أما الفصل الثاني فسوف نتطرق إلى اسقاط الجانب النظري على أرض الواقع للتعرف على مدى فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة وكذا آرائهم حول فعالية الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، ثم التعرف على العلاقة التي تربط استخدام الضريبة البيئية بأساليب التسيير البيئية المعتمدة من قبل مؤسساتهم.

## الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية

الضريبة البيئية في المؤسسات

الاقتصادية



### تمهيد :

ينطوي التطور الاقتصادي والاجتماعي على تكاليف بيئية كثيرة، من خلال السعي المتواصل لإحداث الرفاهية، مما ينعكس على البيئة بالسلب ويحدث المشكلات البيئية (الآثار الخارجية) التي تتلخص في ثلاث مظاهر : تلوث البيئة، تدهور نوعيتها وإختلال توازنها، لذا يسعى التوجه الاقتصادي الحديث إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة لتحقيق ذلك.

على هذا الأساس سعى المشرع الجزائري إلى إقرار الضرائب البيئية باعتبارها إحدى الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية من أجل وضع حد لمختلف أشكال التلوث، والحث على إنتاج أكثر نظافة يستجيب لأهداف حماية البيئة، وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم المفاهيم حول الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية وكذا تقييم أضرارها، بالإضافة إلى تحديد الأساس النظري لاستدخال الآثار الخارجية للتلوث عبر الضرائب.

## المبحث الأول : الأدبيات النظرية لفعالية الضريبة في المؤسسة الاقتصادية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية التي يؤدي وجودها إلى فشل السوق في تحقيق تخصيص الأمثل للموارد وإعطاء المؤشرات السعوية الحقيقية للنشاط الاقتصادي، لتصحيح هذا الاختلال تأتي الضريبة البيئية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تسمح باستدخال هذه الآثار.

### المطلب الأول : الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم الضرر

سنتناول في هذا المطلب تحديد الآثار الخارجية للمؤسسات الاقتصادية وتقييم الضرر من خلال عرض أهم المفاهيم للآثار الخارجية وتقييم أضرارها وكذا تحديد مستواها الأمثل.

### الفرع الأول : مفاهيم حول الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية

للحصول على أي منتج لابد من إدماج عدة عوامل في إطار تنظيمي على شكل وحدة اقتصادية، التي يتم فيها مزج عناصر الإنتاج<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تهدف إلى دمج عوامل الإنتاج أو تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين، ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي تتواجد فيه وتبعاً لحجم ونوع النشاط الذي تقوم به،<sup>2</sup> ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج من خلال تدفقات نقدية حقيقية ومعنوية.

### أولاً- البيئة الخارجية للمؤسسة وأهمية تحليلها :

يعتبر تقييم بيئة المؤسسة الخارجية خطوة مهمة لتحقيق الفعالية في تسيير المؤسسة الاقتصادية، والتي تشير إلى مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال الانسجام الأنسب لمواردها، وهذا من خلال معرفة ما يدور حولها من فرص لاستغلالها وتهديدات ومخاطر يمكن مواجهتها أو الحد منها.

المؤسسة لا تنشط في فراغ وإنما ضمن محيط والذي يقصد به مجموعة العناصر أو المتغيرات المؤثرة على نشاط المؤسسة، وهي في علاقة تبادلية مع كل عنصر من هذه العناصر، بالتالي يمكن أن يكون المحيط عاملاً مساعداً وقد يكون عائقاً أمام المؤسسة<sup>3</sup>. ويشير F. FILHO على وجود ثلاثة مجموعات تعمل ضمن المحيط وهي :

<sup>1</sup> الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2007، ص 45.

<sup>2</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار الحمدي العامة، الجزائر، ط2، 1998، ص 11.

<sup>3</sup> عمار عماري وبن واضح الهاشمي، تقييم البيئة الخارجية وأثرها على فعالية تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2005، ص 02.

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

- مجموعة المتغيرات على المستوى الوطني (اقتصادية، اجتماعية، سياسية)؛
- مجموعة المتغيرات التشغيلية الخاصة بكل مؤسسة (الهيئات، التنظيمات الحكومية والإدارية...)
- مجموعة المتغيرات المتعلقة بمحيط المؤسسة الداخلي (عمال، مديرين).

وتكمن أهمية دراسة وتحليل هذه المتغيرات في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- . يتوقف نجاح المؤسسة إلى حد كبير على مدى دراستها للعوامل البيئية المؤثرة ومدى الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل ودرجة تأثير كل منها، حيث تساعد على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، وبيان الموارد المتاحة ونطاق السوق المرتقب...؛
- . كما يتوقف نجاح المؤسسة على مدى تأقلمها مع المحيط الخارجي بطريقة تزيد من درجة استفادتها من الفرص، وقدرتها على مقاومة التهديدات، وهذا يتطلب معرفة ما يحصل في البيئة من متغيرات إيجابية وسلبية؛
- . سعي الكثير من المؤسسات إلى التأقلم مع عوامل بيئتها الخارجية المتغيرة وجعلها تؤثر بشكل إيجابي على هذه البيئة، مما يؤدي إلى القيام بدور فعال اتجاه تطور ونمو اقتصادي<sup>2</sup>.

### ثانيا- نظرية الآثار الخارجية :

تعتبر الآثار الخارجية آثارا جانبية غير مقصودة عند قيام المؤسسة بالعملية الإنتاجية الذي يترتب عنها منتجات لا يتم تسويقها كسلعة نهائية، لأن سعرها لا يعكس الآثار الخارجية \* هذه المنتجات، وفي هذه الحالة فإن بعض المؤسسات والمجتمع الذين يتأثرون بهذه المنتجات على استعداد بدفع ثمن هذه الآثار أو التقليل منها<sup>3</sup>.

تظهر الآثار الخارجية للنشاطات الاقتصادية عندما يؤثر نشاط ما في مستويات الإنتاج لنشاطات أخرى دون تحمل تكلفة أو سعر مقابل، وقد تكون نتيجة هذا المؤثر منفعة لا تدفع النشاطات المستفيدة منها مقابلا لذلك، كما قد تكون تكلفة لا تقاضى النشاطات المتلقية لها مقابلا للتعويض<sup>4</sup>. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار أي نفقة إضافية يتحملها أفراد المجتمع والمؤسسات الأخرى نتيجة للنشاط الإنتاجي لوحدة اقتصادية تعتبر نفقات خارجية وعلى ذلك نلاحظ<sup>5</sup> :

<sup>1</sup> نفس المرجع والصفحة السابقة.

<sup>2</sup> الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

\* من أهم الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية التلوث والذي سنركز عليه في تحليلنا للآثار الخارجية.

<sup>3</sup> عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر 2008، ص 60.

<sup>4</sup> محمد فرحي، اشكالية تقييم المؤثرات الخارجية ومسؤولية العدالة الاجتماعية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، السنة غير مذكورة، ص 06.

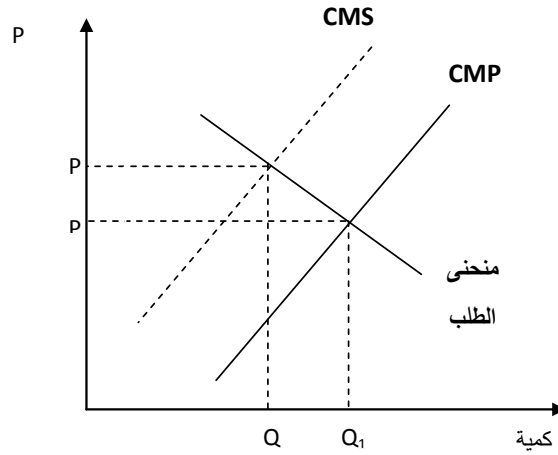
<sup>5</sup> الطاهر خامرة ، مرجع سبق ذكره، ص 47.

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

$$\left( \begin{array}{c} \text{التكاليف الخارجية التي تتحملها} \\ \text{المؤسسات وأفراد المجتمع} \end{array} \right) + \left( \begin{array}{c} \text{مجموع التكاليف الخاصة} \\ \text{بالمؤسسة القائمة على الإنتاج} \end{array} \right) = \left( \begin{array}{c} \text{التكلفة الاجتماعية} \\ \text{(التكلفة من وجهة نظر المجتمع)} \end{array} \right)$$

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن الآثار الخارجية هي أن تؤول تكاليف أو منافع النشاط قيد الدراسة إلى أفراد ليس لهم علاقة مباشرة بذلك النشاط، كما تسعى السياسة البيئية لتعويض الخاسرين من التأثير الخارجي السلبي بحيث يصبح المؤثر الخارجي جزءاً من محددات مستوى النشاط، وبذلك يتم إدخال المؤثر الخارجي ضمن القيود التي تحكم قرار المنتج، ومن أجل توضيح الفكرة نقوم بالتمثيل للآثار الخارجية الناجمة عن انحراف التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية بالمؤسسة على النحو التالي:

الشكل رقم (1.1) : الأثر الخارجي السلبي الناتج عن نشاط المؤسسة



المصدر : الطاهر خامرة ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

يمثل (CMP) منحنى التكاليف الحدية للمؤسسة (منحنى التكلفة الحدية الخاصة) حيث يتضمن كافة التكاليف التي تدفعها المؤسسة كعوائد لعناصر الإنتاج، لكن هناك تكلفة أخرى لم تأخذها المؤسسة في الحسبان وهي تكلفة الآثار الخارجية وتعتبر تكلفة إضافية من وجهة نظر المجتمع وعادة ما لا تدخل عند تمثيل منحنى (CMP)، وعليه ينشأ منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية (CMS) يشمل كافة تكاليف الإنتاج في الاعتبار (الخاصة والخارجية) وهي تكاليف من وجهة نظر المجتمع.

كما هو موضح في الشكل فإن منحنى التكلفة الحدية الاجتماعية يقع أعلى من التكلفة الحدية الخاصة عند أي مستوى من مستويات الإنتاج، والمسافة الرأسية بين هذين المنحنيين تقيس التكلفة الخارجية وهي ثابتة بالنسبة للوحدات المتتالية من الإنتاج.

### ثالثاً- تقييم الآثار الخارجية السلبية (تقييم الأضرار) :

إن عملية تقييم أضرار التلوث بشكل نقدي يواجهها العديد من الصعوبات وهذا على الرغم من التطور الكبير الذي حدث في هذا المجال خلال العقود الأخيرة الماضية،<sup>1</sup> ويقصد بها التقييم النقدي للتغيرات السلبية لأهم خواص المحيط الطبيعي من جراء الأنشطة الاقتصادية، بهدف إدخال العقلانية الاقتصادية في الاستثمار المرتبط بموارد البيئة غير القابلة للتقييم بأسعار السوق من أجل المحافظة عليها وترشيد استخدامها،<sup>2</sup> وعلى هذا الأساس استند الاقتصاديون عادة إلى ترجمة الأضرار البشرية والمادية الناتجة عن التلوث من خلال مناهج تقدير مباشرة وأخرى غير مباشرة، وفي ما يلي سنأتي لشرح كل منها<sup>3</sup>:

#### 1. مناهج التقدير المباشرة :

تستخدم هذه المناهج في حالة عدم وجود أسواق مرتبطة بالموارد البيئية، ومع توفر وعي بيئي لدى الأشخاص، حيث يتم استبيان الأفراد عن مدى رغبتهم في الدفع للحفاظ على نوعية البيئة، أو لتحسينها أو لعدم السماح بتدهورها جراء التلوث؛ أو عن حجم التعويض الذي يرغبون في الحصول عليه إذا ما تم حرمانهم من نوعية معينة، ويمكن استخدام هذه المناهج كمقياس للخسارة الاجتماعية للتلوث بعد تحليل وتجميع آراء جميع أفراد المنطقة المتعرضة للتلوث، وما يعاب في هذه الطريقة في أن من يشملهم الاستبيان قد لا يعبرون عن آرائهم بشكل صريح، بحيث إذا اعتقدوا بإمكانية تعويضهم عن أضرار التلوث فإنهم يحددون قيم مُبالغ فيها، في حين إذا أحسوا بإمكانية تحملهم مصاريف للحد من التلوث فسُيُصرّحون بقيم صغيرة.

#### 2. مناهج التقدير غير مباشرة :

تستخدم هذه المناهج حالة توفر أسواق ترتبط بالموارد البيئية المتضررة من التلوث عن طريق علاقات الإحلال أو علاقات التكامل، بحيث يعتمد المنهج الأول على تقدير الأضرار بمقدار تكلفة الموارد البديلة اللازمة لتجنب مشكلات التلوث أما المنهج الثاني من طرق التقدير غير المباشرة، فيعتمد على خاصية التكامل بين نوعية البيئة وأنشطة معينة، حيث يؤدي مثلاً تحسين نوعية البيئة في منطقة من مناطق الاستجمام إلى زيادة الطلب عليها، والعكس صحيح. ومن ثم فإنه يمكن تقدير الزيادة أو الانخفاض في قيمة هذه المنطقة عن طريق ملاحظة الزيادة أو الانخفاض في الطلب عليها، والذي يتم تقديره هو الآخر بتكلفة السفر المتحملة لأجل الوصول إلى هذه المنطقة.

<sup>1</sup> محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة - دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر-، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014، ص 47.

<sup>2</sup> نجمة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد : بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 23، الكويت 2004، ص 32.

<sup>3</sup> محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2007، ص ص 68-69.

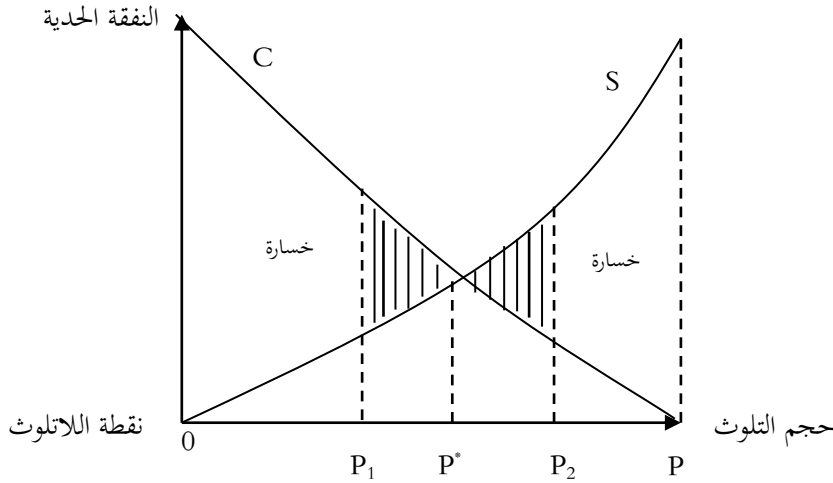
إن حماية البيئة من التلوث لا تعني منعه كلياً لسببين أولها أن تكلفة منع التلوث تماماً يعد مطلب غير اقتصادي، أما السبب الثاني فهو أن البيئة ذات قدرة على استيعاب التلوث إلى حد معين، الأمر الذي يجعل منع التلوث إلى ما دون هذا الحد لا مبرر له ولا عائد عليه<sup>1</sup>، لذلك يقال دائماً أن درجة التلوث لا يمكن تحقيقها، ومع ذلك فقد أقر العلماء أن إمكانية تحقيقها قد تكون عن طريق تقنيات متقدمة لتدوير المخلفات<sup>2</sup>، ولكي نحد من تبعات التلوث الضارة بالإنسان والبيئة لا بد من مواجهته وتحمل تكلفة هذه المواجهة وهي نوعان:

1. تكلفة مواجهة الفرد أو المؤسسة للتلوث الذي يحدثه الفرد فيما يترتب على استهلاكه من مخلفات وفيما تحدثه المؤسسة من مخلفات الإنتاج<sup>3</sup> وتتضمن تكاليف هذه الأخيرة :

- تكاليف إنشاء وحدات لمعالجة المخلفات الخاصة بها أو تركيب مرشحات لمنع وصول الملوثات إلى البيئة المحيطة؛
- تكاليف الموارد البشرية والمواد المادية الموجهة لمعالجة النفايات قبل التخلص منها بطريقة تقي البيئة.

2. التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع بسبب التلوث. ويمكن توضيح ذلك بيانياً :

الشكل رقم (2.1) : تكلفة مواجهة التلوث وحجمه الأمثل



المصدر : محمد عبد البديع، مرجع سابق، ص 149.

<sup>1</sup> عبد القادر عوينات، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البلدة، الجزائر، 2008، ص 62.

<sup>2</sup> محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الامين للطباعة، مصر 2003، ص 153.

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 148.

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

يمثل المحور الأفقي حجم التلوث، والمحور العمودي النفقة الحدية، حسب الشكل يمثل المنحنى  $C$  النفقة الحدية لمواجهة التلوث التي تتحملها المؤسسة ينخفض من الأعلى إلى الأسفل اتجاه اليمين معبرا عن تزايد النفقة الحدية بتخفيض التلوث، ويبين المنحنى  $S$  التكلفة الحدية التي يتحملها المجتمع، بحيث يرتفع المنحنى  $S$  من الأسفل إلى الأعلى من جهة اليمين معبرا عن تزايد النفقة الحدية التي يتحملها المجتمع بزيادة التلوث، وفي غياب أي مواجهة للمخلفات يزيد التلوث إلى المدى  $P$ ، وتكون النفقة الحدية لمواجهة التلوث تساوي الصفر أي أن المؤسسة لا تتحمل أي نفقة لمواجهة التلوث، ومع مواجهة المؤسسة للمخلفات ينخفض حجم التلوث بزيادة النفقة الحدية للمواجهة، وتنخفض أيضا النفقة الحدية الاجتماعية إلى أن يصل التلوث إلى الحجم الأمثل عند النقطة  $P^*$  ويلتقي المنحنيان  $S, C$  عند النقطة  $I$  وعندها تتساوى النفقة الحدية للمؤسسة مع النفقة الحدية الاجتماعية<sup>1</sup>.

على ضوء ما سبق يمكن الوصول إلى الحجم الأمثل للتلوث بياننا عن طريق تقاطع منحنى الضرر البيئي (التكلفة الحدية التي يتحملها المجتمع)، مع منحنى تكلفة مواجهة التلوث التي تتحملها المؤسسة، وإذا كانت النفقة الحدية  $S$  أصغر أو أكبر من  $C$  فإن مستوى التلوث في الحالتين لا يكون المستوى الأمثل، وذلك واضح على الرسم فعند النقطة  $P_1$  تكون  $S$  أصغر من  $C$  وتكون خسارة المؤسسة هي المساحة المظللة على يسار نقطة تقاطع المنحنيين  $i$ ، وعند النقطة  $P_2$  تكون  $S$  أكبر من  $C$  وتكون خسارة المجتمع هي المساحة المظللة على يمين النقطة  $i$ <sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : الضريبة البيئية كعلاج لمشكلة الآثار الخارجية

باعتبار التدهور البيئي الذي تشهده الجزائر بلغ مستويات مقلقة، مما أوجب البحث عن حلول كفيلة للتحكم في مستويات التلوث، ومن أهم أدوات السياسة البيئية نجد الأدوات الاقتصادية التي تعمل على ادخال الآثار الخارجية بحث لقيت استحسانا كبيرا من قبل الباحثين ومن أهم أدواتها نجد الضريبة، بحيث تسعى الجزائر إلى إقرارها لوضع حد لمختلف أشكال التلوث وحث المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها إلى الإنتاج بأكثر نظافة تستجيب لأهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة.

### الفرع الأول : الأساس النظري لاستدخال الآثار الخارجية للتلوث عبر الضرائب

يعتبر الاقتصادي الإنجليزي بيجو التلوث من الآثار الخارجية السلبية التي تُضر بالبيئة، وتُحدث اختلاف بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية، بحيث تكون التكاليف الخاصة أقل من التكاليف الاجتماعية بمقدار الأضرار أو التكاليف الخارجية للتلوث، لهذا إقترح سنة 1920 حلاً لهذا المشكل يتمثل في فرض ضريبة على الأنشطة الملوثة، تكفل استدخال الآثار الخارجية للتلوث، أو بعبارة أخرى تكفل تضمين التكاليف الخارجية للتلوث ضمن التكاليف الخاصة للمنتجين المتسببين في التلوث، بحيث

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 149.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 155.

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تقوم على مبدأ الملوث يدفع، وتعني وجوب تحميل الملوث نفقات مكافحة التلوث الذي ينتج عن نشاطه، وتهدف إلى خفض التلوث وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والبحث عن أسباب ذلك<sup>1</sup>.

إذا كان مبدأ الملوث الدافع بمفهومه الاقتصادي يهتم بالاعون الاقتصادي المنتج للخدمة أو السلعة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع، فإن المشرع الجزائري اعتمد معيارا مبسطا في تحديد الملوث من خلال قانون المالية لسنة 2002، إذ ربطه بالنشاط الذي يقوم به الاعون الاقتصادي<sup>2</sup>. إلا أن تطبيقه عرف تأخرا كبيرا في الجزائر بالنظر إلى تاريخ دخوله حيز التنفيذ في الدول الغربية<sup>3</sup>.

كما عرفت منظمة التعاون والأمن الأوروبية (OCDE) الملوث بأنه : " من يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث ضرر للبيئة أو أنه يخلق ظروفا تؤدي إلى هذا الضرر"<sup>4</sup>، ونظرا للاقتناع بضرورة اللجوء إلى الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة، حدد المشرع الجزائري<sup>5</sup> معدلات الرسوم المطبقة على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة، وبين إجراءات تحصيلها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 93-68.

### الفرع الثاني : كيفية فرض ضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي

سنحاول في هذا الفرع الإحاطة قدر الإمكان حول كيفية فرض ضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث من خلال تحديد العناصر الواجب إدراجها ضمن الوعاء الخاضع لضريبة التلوث، وكذا التطرق لأساليب تحديد سعر الضريبة البيئية.

#### أولاً- عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث :

يقصد بالوعاء الضريبي : "المادة الخاضعة للضريبة" وفي مجال ضريبة التلوث فإن تحديد العناصر الواجب إدراجها ضمن الوعاء الخاضع للضريبة على التلوث، يتطلب وجود علاقة سببية واضحة ومنطقية بين واقع التلوث وآثارها المادية الملموسة على البيئة<sup>6</sup>، ويندرج ضمن العناصر التي قد يشملها وعاء الضريبة على التلوث ما يلي :

#### 1. الانبعاثات، التندفقات والمصرفات الصلبة والسائلة التي يلفظ بها في البيئة :

1 محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 120.  
2 الأمانة العامة للحكومة، المادة 05 من المرسوم التنفيذي (339-98)، المؤرخ في 3 نوفمبر 1998، المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها. ج.ر. عدد : 1998/82. الملغى. واحتفظ المرسوم التنفيذي الجديد 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة. ج.ر. عدد : 37، بنفس التصنيف الرباعي للمنشآت المصنفة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 2006.  
3 وناس بجي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أوبوكر بلقايد بتلمسان، الجزائر 2007، ص 77.  
4 المرجع السابق، ص 75.  
5 الأمانة العامة للحكومة، المادة 117 من قانون (25-91)، المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية 1992، والرسوم التنفيذية رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 متعلق بالرسوم على النشاطات الملوثة.  
6 محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 137.



## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تعد الآثار الخارجية للعمليات الانتاجية غير مرغوب فيها والتي لا يمكن استيعابها من خلال آلية نظام السوق وجهاز الأثمان، ويتم تصريفها أو إلقاؤها في الأوساط البيئية المختلفة، ويتعذر تدويرها منظوماتها الطبيعية، ولاسيما ما كان منها في صورة معادن سامة، مركبات كيميائية خطيرة، مواد مشعة، أو غازات وأبخرة ضارة ومدمرة للصحة...<sup>1</sup>

### 2. المواد التي تستخدم كمدخلات في العملية الإنتاجية :

يرى بعض الاقتصاديين أفضلية فرض ضريبة تلوث على المدخلات التي تشكل مصدر تلوث عند استخدامها في العملية الإنتاجية، وهذا نظرا للصعوبات المرتبطة بفرض ضريبة مباشرة على الانبعاثات، سواءاً من حيث التصميم أو التطبيق، ولاسيما في الدول النامية، ومن مميزات الضريبة البيئية على المدخلات مايلي :

- انخفاض تكلفة تطبيقها وإدارتها بالمقارنة مع الضريبة على الانبعاثات الملوثة وهذا لكونها لا تحتاج إلى مراقبة كبيرة أو ضبط لمستويات الانبعاث؛
- تحفيز المنشآت على الاستخدام الكفء للمدخلات محل فرض الضريبة، أو اللجوء إلى مدخلات أخرى بديلة تنطوي على أفضلية بيئية أكبر<sup>2</sup>.

### 3. المنتجات النهائية التي ينجم عن استهلاكها تخفيض جودة البيئة :

إذا كان إنتاج بعض المنتجات أو التخلص منها، يفرز أضرار بالغة للبيئة، فإن هذه المنتجات يمكن التقليل منها، عبر فرض ضريبة عليها، بحيث تستعمل بشكل أكبر لتصحيح الآثار الخارجية، أكثر من استعمالها للحد من التلوث، وتنطوي على عدة مزايا نبرز أهمها فيما يلي :

- سهولة إجراءات تنفيذ وتحصيل الضريبة، وبالتالي انخفاض التكاليف الإدارية المصاحبة لها؛
- تضمين التكاليف الخارجية للتلوث، في أسعار المنتجات النهائية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات، وبالتالي يقل الإقبال عليها من طرف المستهلكين، ويتوجهون نحوى المنتجات البديلة المفضلة بيئياً؛
- تحفيز المنتجين وإعطائهم مرونة أكبر لاختيار أساليب أكثر فعالية في مجال الحد من التلوث وهذا إما من خلال إجراء تغييرات في الآلات المستخدمة أو في أنماط وأساليب الإنتاج الامر الذي يؤدي على المدى المتوسط إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات.

في ما يخص تحديد أفضلية فرض الضرائب على الانبعاثات الملوثة، أم على المدخلات والمنتجات النهائية، فإن الاختيار بينهما غالباً ما يتوقف على حجم الامكانيات المتاحة لمراقبة مصادر التلوث وحجم التكاليف، إلا أنه يستحب فرض ضرائب

<sup>1</sup> عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كاداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 49، مصر 2011، ص 418.

<sup>2</sup> محمد حلمي محمد طعمة، دور السياسة الضريبية في مكافحة التلوث، مطبعة العمرانية للأوفست، الجزيرة، مصر 2001، ص 47.

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الانبعاثات على المصادر الكبيرة للتلوث والتي تتسم بالثبات، في حين يتم تفضيل الضريبة على المدخلات أو المنتجات النهائية في حال وضوح العلاقة بين استخدام هذه المدخلات أو المنتجات النهائية ونسب التلوث الناجمة عن هذا الاستخدام.<sup>1</sup>

### ثانيا- أساليب تحديد سعر الضريبة البيئية :

يقصد بسعر ضريبة التلوث المبلغ الذي يفرض على المتسبب في إحداث التلوث، ومن أهم الأشكال التي يتخذها سعر الضريبة مايلي<sup>2</sup> :

**السعر الثابت (النسي) :** في الفقه الضريبي بصفة عامة يعتبر السعر الثابت ذلك المعدل الذي لا يتغير حتى ولو تغير الوعاء الضريبي، أي تحديد قيمة ثابتة من قيمة الوعاء الضريبي.

**السعر التصاعدي :** أما الأسلوب التصاعدي فيعتمد تصاعد الوعاء الضريبي، وهذا يتيح الاقتراب من مبدأ العدالة، يتم تحديد هذا النوع من الضرائب عند النقطة التي تتعادل فيها تكلفة الضرر الحدي الذي يسببه التلوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث.

كما يرى البعض بأن تطبيق الرسم بدون تناسب مع درجة التلوث التي تحدثها المؤسسة، لا يدفع المؤسسات الصناعية إلى البحث عن الطرق للتقليل من التلوث.<sup>3</sup>

### ثالثا- الاجراءات التحفيزية (الحوافز الضريبية) :

لم يتم اللجوء إلى وسائل التحفيز الضريبي لحماية البيئة إلا حديثا، إذ طبق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1967، بحيث يهدف هذا النظام إلى إعفاء جزئي أو كلي من دفع الضرائب البيئية في حال إمتثلت المؤسسة الملوثة إلى التدابير المتعلقة بمكافحة التلوث. ونتيجة لاقتناع الإدارة البيئية في الجزائر بخصوصية المشاكل البيئية وعدم فعالية وسائل الضبط الإداري بمفردها في مواجهة هذا الجيل الجديد من المشاكل البيئية المتشعبة والمعقدة، طبقت نظام الضريبي لحماية البيئة.<sup>4</sup>

## المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لفعالية الضريبة في المؤسسة الاقتصادية

<sup>1</sup> محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن حبيب، محمد بن عزة، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث -دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر-، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 الجزائر، ص 156.

<sup>3</sup> Michel Prieur, droit de l'environnement, 4<sup>e</sup>editions, DALLOZ-2001, p 140.

<sup>4</sup> وناس يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

من خلال هذا المبحث وكمنتقل للدراسة سنحاول عرض مجموعة من الدراسات العلمية السابقة في هذا الموضوع باللغتين العربية والأجنبية، لتسهيل عملية البحث ووضع خطة مناسبة.

### المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية

#### • دراسة وناس يحيى: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، 2007.

تناول الباحث دراسة الآليات الوقائية لحماية البيئة باعتبارها هدف رئيسي تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقه لتفادي وقوع كوارث بيئية، وهذا من خلال توضيح الرؤية حول كيفية استخدام هذه الآليات بطريقة متكاملة تضمن تحقيق أقصى فعالية لحماية البيئة، واختار حالة الجزائر لتتم الدراسة الميدانية.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى فشل وعطب النظام القانوني لحماية البيئة في الجزائر، طيلة الثلاث عشرينات الماضية، مقابل ما تعرفه السياسة الوطنية لحماية البيئة من تحولات جذرية خاصة بعد إحداث وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. ويرجع ذلك إلى :

- غياب إدارة مركزية ومحلية بيئية حقيقية طيلة الثلاث عشرينات مما أدى إلى إضعاف التعاون والتنسيق بين الهيئات القائمة؛
- الدور الوقائي والتدخلي للإدارة البيئية في الجزائر متأثر وغير مستقر بسبب التناوب المستمر لمختلف الوزارات على مهمة حماية البيئة؛
- نظام التحفيز المالي عرف تأخرا كبيرا في وضع أسسه والذي شُرع فيه من خلال قانون المالية لسنة 1999، إلا أنه لم يكتمل لحد الآن.

#### • دراسة خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"حالة سونطراك" 2007.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء حول الالتزامات البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إبراز مجموعة من الإجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعات السياسات البيئية الأخرى، كما حاول الباحث إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع وذلك لإبراز مدى التقارب والتجاوب الذي تحظى به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسسة سونطراك.

من أهم ما خلصت إليه الدراسة أن الحكومات عمدت في سبيل التنمية المستدامة إلى ضبط السياسة البيئية التي تسعى من خلالها إلى جبر الملوث على دفع قيمة الأضرار التي لحقها بالبيئة والمجتمع بإدراج الآثار الخارجية ضمن تكاليف النشاط للحد

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

من المشاكل البيئية والتوجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه لم يتم تحديد مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية.

- دراسة بن عزة وبن حبيب: دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث - دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر - 2012.

تهدف هذه المداخلة إلى التطرق لدور النظام الضريبي في حماية البيئة من التلوث من خلال التشريعات الجبائية الرادعة للملوثين، وركز الباحثان على أهم المفاهيم المتعلقة بالجباية البيئية في الجزائر، بالإضافة إلى دراسة نموذجية لرؤية المشرع الجزائري في ما يخص الجباية البيئية ومدى فعاليتها في الحد من التلوث الذي يواجه البيئة في الجزائر.

وكاستخلاص لما توصل إليه الباحثان :

- أن الجباية البيئية أداة ذات طابع اقتصادي تمتاز بالمرونة والحساسية للتأثير على مصادر التلوث، ويتوقف ذلك على إيجاد الطرق المثلى لتفعيلها، بدءاً بتحديد الوعاء....؛
- مجمل الرسوم البيئية التي تم إصدارها رغم تأخرها إلا أنه تبين قصر فعاليتها في حماية البيئة والتي تحتاج إلى صياغة جديدة تمكنها من أداء وظيفتها على أكمل وجه.

- دراسة حسبية بلعيدان، البعد البيئي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بالشفرة" 2012.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبعد البيئي وكذا أهم الإجراءات التي تتخذها في إطار سياستها البيئية، من خلال مردود نظري يشرح ويفسر هذا التوجه، كما تم إسقاطه على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من خلال دراسة تطبيقية أنجزت على المؤسسة الوطنية للدهن بالشفرة.

خلصت الدراسة بأن على الرغم من تزايد وعي المؤسسات الاقتصادية بضرورة تحمل الآثار البيئية لأنشطتها الانتاجية إلا أن درجة الاهتمام البيئي لا تزال شديدة التفاوت بين المؤسسات وهذا راجع لجملة من العوامل المحددة لطبيعة سلوكها البيئي وأهمها الضغوطات الحكومية من خلال إصدار القوانين والتشريعات البيئية واستخدام الأدوات الاقتصادية ...

- دراسة محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة "دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر" 2014

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

تهدف الدراسة إلى إبراز دور وأهمية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة في مجال الحد من التلوث وتحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال الوقوف على الأسس النظرية والجوانب التطبيقية لهذه الآليات الاقتصادية، إضافة إلى الإطلاع على تجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

قد توصل الباحث إلى أن الآليات الاقتصادية لحماية البيئة - خاصة الضرائب الإيكولوجية والإعانات البيئية - لها أثر واضح وفعال في الحد من ظاهرة التلوث البيئي في دول الإتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للجزائر فقد توصل إلى أنها لا تنطوي على الفعالية المرجوة، وبالتالي فهي لا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف المنشودة.

### • دراسة محمد فرحي، إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية ومسؤولية العدالة الاجتماعية، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية اعتبار المؤثرات الخارجية وتوضيح أبعادها وطرق تقييمها، نظراً لعجز العلوم الاقتصادية على إيجاد وسيلة لقياس أثرها، باعتبارها لا تمر عبر السوق مما يجعل ضبطها عن طريق نظام الأسعار في حالة عجز، وخلصت الدراسة أن تدخل الدولة مطلب ضروري لحلها إلا أنه لا يوفر حلاً أمثلًا.

### • دراسة صالح بن عبد الرحمن السعد، فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية-دراسة ميدانية (استكشافية)-.

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى فعالية الأنظمة والاجراءات المعتمدة في المملكة العربية، ومدى فعالية استخدام المدخل الضريبي كأحد أدوات السياسة الاقتصادية لحماية البيئة، واقتصر نطاق مجتمع الدراسة على ثلاث جهات وهي : مصلحة الزكاة والدخل، مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، وبعض المنشآت الصناعية بالمنطقة الصناعية الواقعة جنوب مدينة جدة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة في المملكة العربية السعودية، وكذا إنخفاض مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد والمنشآت المختلفة، عدم وضوح اختصاصات الجهات القائمة...

### • دراسة محمد حلمي محمد طعمة، دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة، مصر 2001.

اعتمد الباحث على التحليل المنطقي للأدب الاقتصادي في تحديد دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة، وتوضيح مفهوم ضريبة التلوث، وصور الحوافز الضريبية المختلفة التي يمكن استخدامها في هذا المجال، وكذا استقرار حالات التلوث البيئي بهدف وصف الوضع القائم في مصر وتحليله، بهدف التعرف على مدى فعالية الاجراءات المتبعة لحماية البيئة، وامكانية استخدام السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة البيئية لمكافحة التلوث.

وخلصت الدراسة إلى :

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

- عدم فعالية الاجراءات المتبعة في مصر لحماية البيئة ومكافحة التلوث؛
- امكانية استخدام السياسة الضريبية في مجال مكافحة التلوث في مصر في شروط محددة أشار إليها الباحث؛
- لم يلقى استخدام تراخيص التلوث كأداة من أدوات السياسة البيئية لمكافحة التلوث في مصر قبولا أو موافقة من جانب أي من المختصين بشؤون البيئة أو الضرائب؛
- استخدام السياسة الضريبية إلى جانب الرقابة المباشرة - كأداة مزدوجة- في مجال مكافحة التلوث تعد من أفضل الأساليب.

### المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

- **Asa Maria Persson, Choosing Environmental Policy Instruments: Cas Studies of Municipal Waste Policy In Sweden And England 2007.**

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى نجاح استخدام الأدوات الجديدة للسياسات البيئية على المستوى الوطني في مجال نفايات البلدية لبلدين أوروبيين هما : المملكة المتحدة والسويد، وهذا من خلال مقارنة السياسات البيئية للبلدين في مجال الحد من النفايات وتحليل الأدوات الضريبية والإجرائية المستخدمة في هذا الصدد، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحكومات الأوروبية خلال العقد الماضيين أبدت اهتماما ملحوظاً بأنواع جديدة من أدوات السياسة البيئية ك : الضرائب البيئية، أنظمة رخص التلوث القابلة للتداول وكذا المقاربات الطوعية، بدلا من الأدوات القانونية، وأدى الإهتمام المتزايد بهذه الأدوات إلى محاولة تبني خطط وبرامج حماية البيئة تتسم بالتنوع والعقلانية في التطبيق، إضافة إلى محاولة تقييم هذه الأدوات بطريقة منهجية وشفافة.

- **HAMDOUN Mohamed, « Le comportement écologique des entreprises chimiques tunisiennes: un passage obligé ou un choix délibéré », Actes de la 17<sup>e</sup> Conférence de l'AIMS, Nice, France, du 28 au 31 mai 2008**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المتحكمة في مستوى الالتزام البيئي للمؤسسات من خلال العرض النظري شملت الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤسسات التونسية النشطة في قطاع الصناعات الكيماوية.

خلصت الدراسة الميدانية في ما يخص السياسة البيئية (الضغوطات الحكومية)، أن التشريعات البيئية أكثر ردعا والأدوات الاقتصادية أكثر تحفيزا، وهو ما يدفع المؤسسات الملوثة إلى ضرورة تبني سلوك أكثر مسؤولية، وهذا نتيجة تفاقم المشاكل البيئية التي أدت إلى ظهور حساسية بيئية لدى الرأي العام، ثم تحولت إلى ضغوط يمارسها أصحاب المصلحة على المؤسسات لدفعها إلى العمل أكثر في اتجاه حماية البيئة.

### المطلب الثالث : مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

لقد تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة معظمها باللغة العربية ودراستين بالأجنبية حيث تناولت جميع متغيرات الدراسة وفي البعض تم إضافة متغيرات أخرى بالإضافة إلى متغيرات الدراسة المتطرق لها، فقد ركزت هذه الدراسات على الآليات القانونية والاقتصادية لحماية البيئة والتطرق لدور النظام الضريبي بصفة جزئية وكذا التحدث عن الأنظمة والتشريعات القانونية لحماية البيئة وتحديد أوجه القصور، بالإضافة إلى التحدث عن ضور الضريبة البيئية في مكافحة التلوث في مناطق جغرافية مختلفة، واختلفت مناهج الجانب التطبيقي بالنسبة لهذه الدراسات بحيث تنوعت بين دراسة حالة، مقابلة شخصية أو استبيان كل على حسب توفر معلومات الدراسة الخاصة به.

تجدر الإشارة أن معظم الدراسات السابقة أشادت بأهمية المدخل الضريبي باعتباره من إحدى أدوات السياسة البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية لانتهاج سياسة حماية البيئة، وتعتبر الدراسة المتطرق لها مقارنة بالدراسات السابقة كإضافة علمية كون الدراسة الحالية من أوائل الدراسات الاستكشافية التي تناولت هذا الموضوع على المستوى الجامعي بورقلة، حيث هدفت الدراسة إلى إستكشاف وجهة نظر عينة من المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الصناعي لولاية غرداية حول مدى فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث.

### خلاصة :

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجانب النظري للدراسة حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالآثار الخارجية (التلوث) التي تعد آثاراً جانبية غير مقصودة تنشأ نتيجة فشل السوق في إعطاء المؤشرات السعرية المناسبة للموارد البيئية (كالماء، الهواء...) وكذا التطرق إلى كيفية تقييم هذه الآثار وتحديد مستواها الأمثل الذي يتحدد عند تساوي النفقة

## الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية

الحدية لمواجهة التلوث مع النفقة الحدية الاجتماعية لذا استوجب ادراجها ضمن تكاليف النشاط للحد من المشاكل البيئية والاقتصادية.

ثم محاولة التحدث عن الأساس النظري لإدخال الآثار الخارجية للتلوث عبر الضريبة البيئية التي تعمل على جبر الملوث لدفع قيمة الأضرار التي ألحقها بالبيئة والمجتمع وقد تم تناول كيفية فرضها من خلال تحديد عناصر الوعاء الممكنة وكذا أساليب تحديد التسعير الضريبي وأخيرا تحدثنا عن الحوافز الضريبية.

تناول المبحث الثاني التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تتناسب مع الدراسة سواءً دراسات عربية أو الأجنبية، ومحاولة تقييمها وإبراز أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية وتحديد موقعها من بين الدراسات السابقة.



الفصل الثاني :

دراسة ميدانية لعينة من

المؤسسات بولاية غرداية

### تمهيد :

بعد استعراض في الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة، من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية بالآثار الخارجية وكذا تدخل الدولة من أجل إدخال هذه الأخيرة ضمن تكاليف النشاط، كما تناول أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة حول الموضوع وإبراز موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من أجل توضيح وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص حول فعالية استخدام المدخل الضريبي باعتباره من إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لحماية البيئة، ومحاولة تحديد الكيفية المثلى لفرض ضريبة بيئية وكذا الوعاء الضريبي الأنسب، وحرصا منا أن تكون الدراسة في المستوى المطلوب والمناسب من الأهمية قمنا بتوزيع استمارة استبيان نظرا لتناسبها مع أهداف الدراسة تحوي على أسئلة مترجمة في أبعاد هي في الأصل اقتراحات عن التساؤلات الموضوعية ومحاولة منا لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة وكذا التعرف على الشكل الضريبي الأنسب لعينة الدراسة.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

**المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية؛**

**المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.**

## المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سنقوم في هذا المبحث بعرض كيفية إنجاز الدراسة الميدانية أي توضيح طريقة اختيار مجتمع الدراسة والعينة، طريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة في الجمع وفي تحليل البيانات وكذا اختبار الفرضيات.

### المطلب الأول : الطريقة المستخدمة

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة تم تناول هذا المطلب لشرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمداها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة الاستبيان، إضافة إلى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

### الفرع الأول : منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي بغية تحليل البيانات والمعطيات المتحصل عليها ومن ثم تحديد النتائج المتوصل إليها، باعتباره المنهج الذي يتلائم مع طبيعة الدراسة والأسلوب المناسب للوصول للأهداف المحددة، من خلال إزالة الإبهام حول وجهة نظر الصناعيين فيما يخص المدخل الضريبي وكذا كيفية استخدام أدوات السياسة الضريبية المتمثلة في فرض ضريبة أو منح حوافز ضريبية لمكافحة التلوث البيئي دون غيرها من أدوات السياسة الاقتصادية أو البيئية الأخرى، واستنادا لمتطلبات معالجة الموضوع في الميدان تم تصميم قائمة استبيان تضمنت عددا من المحاور، ومن ثم تحليل المعلومات المتحصل عليها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statical Package For Social Sciences.

### الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة

1. **مجتمع الدراسة** : يتمثل مجتمع الدراسة المؤسسات الاقتصادية (الصناعية) الناشطة على مستوى بلديات ولاية غرداية (بريان، غرداية...)
2. **عينة الدراسة**: تم إختيار عينة الدراسة على أساس المؤسسات الصناعية التي تندرج أنشطتها ضمن مدونة الأنشطة المصنفة وفق التشريع الجزائري\*.

الجدول رقم (1.2) : يوضح الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

\* لمزيد من التوضيحات يرجى الاطلاع على المرسوم التنفيذي 144/07 الذي يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة، الجريدة الرسمية، العدد34، المؤرخ في 19 ماي 2007.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الاستبيان		البيان
النسبة المئوية	العدد	
100	50	عدد الاستثمارات الموزعة
90	45	عدد الاستثمارات المسترجعة
06	3	عدد الاستثمارات الملغاة
84	42	عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على برنامج Excel.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد الاستثمارات الموزعة على المؤسسات الاقتصادية بلغت 50 استثماراً، من بينها 03 ملغات و 42 صالحة للتحليل وهي حجم العينة المدروسة، والتي تمثل نسبة 84 في المائة من الاستثمارات الموزعة.

### الفرع الثالث : متغيرات الدراسة

حسب الدراسة الحالية للموضوع المعنونة بـ فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية قسمت بـ المتغير المستقل الذي يتمثل في الضريبة البيئية التي تم التطرق إلى تحديد كيفية فرضها، عناصر الوعاء الخاضع لها وكذا سعرها، أما المتغير الثاني (المتغير التابع) فيتمثل في حماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية.

### الفرع الرابع : أدوات الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة تم الاعتماد على أداة الاستبيان والتي صممت بهدف التعرف على وجهة نظر الصناعيين حول فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث، وقد تم بناء فقرات الاستبيان بالاعتماد على الجانب النظري في الدراسة إضافة إلى الإستعانة بالدراسات السابقة، كما أن الدافع لاستخدام هذه الأداة يرجع لطبيعة متغيرات الدراسة (متغيرات نوعية) من جهة، وخصائص مجتمع الدراسة الذي يصعب إجراء مقابلات مطولة معهم بسبب كثرة مسؤولياتهم من جهة أخرى.

### المطلب الثاني : أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهذا بالإستعانة بحزمة البرامج التطبيقية الإحصائية في مجال العلوم الاجتماعية والمعروفة تجارياً بإسم :

SPSS Win Version 20 (Statistical Package for Social Science)، كما تمت الاستعانة ببرنامج Excel 2007.

### الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة

من أجل معالجة بيانات الدراسة وبغرض الحصول على نتائج الدراسة قمنا بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية نذكر منها :

#### أولاً- مقياس التحليل الإحصائي الوصفي :

1. التكرارات والنسب المئوية : بغية التفريق بين فئات العينة، بناء على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي عينة الدراسة المستهدفة، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان؛
2. المتوسط الحسابي : لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل فقرة أو بعد، مع الإشارة أنه يساعد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط مرجح؛
3. الانحراف المعياري : لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن المتوسطات الحسابية، وتجدد الإشارة على أنه كلما اقتربت قيمته من الصفر، فهذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، أما إذا كانت قيمته تساوي الواحد أو أكبر، فذلك يعني عدم تركيز الإجابات وتشتتها.

#### ثانياً- التحليلات الاحصائية : أهم المعاملات الإحصائية التي تم استعمالها في الدراسة مايلي :

1. معامل ألفا كرونباخ : لمعرفة ثبات وصدق فقرات الاستبيان، وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب من الواحد يعني ثباتاً أكبر للأداة وفقاً لمايلي :

  - إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من (0.6) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ضعيف؛
  - إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين 0.6 و0.7 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات مقبول؛
  - إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين 0.7 و0.8 فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات جيد؛
  - إذا كان معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.80) فهذا يعني أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز.

2. مصفوفة ارتباط بيرسون **pearson** : لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لمعرفة نوعية العلاقة التي تربطهما؛

3. اختبار ANOVA الأحادي : لمقارنة وجهة نظر المستجوبين حول استخدام المدخل الضريبي بالنسبة لنمط التسيير من جهة وبالنسبة للهياكل التنظيمية من جهة أخرى؛

4. اختبار t لدلالة الفروق بين وجهة نظر المستجوبين حول استخدام المدخل الضريبي بحسب أهم التأثيرات لنشاط عينة الدراسة.

#### الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس

يتضمن هذا الفرع الطريقة المستخدمة في القياس بحث استخدامنا قائمة الاستقصاء كأداة لجمع البيانات وزعت على عينة الدراسة، وجاءت الفقرات لكل الأبعاد مغلقة ومصممة وفقاً لمقياس ليكارت الثلاثي لتناسبه لمثل هذه الدراسات، وكانت الخيارات المتاحة أمام كل عبارة كما هو موضح في الجدول التالي :

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الجدول رقم (2.2) : الأوزان المعطاة لخيارات الإجابة في قائمة الاستقصاء حسب ليكارت الثلاثي

الأوزان	الرأي
1	غير موافق
2	محايد
3	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة.

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح لتحديد الاتجاه العام للإجابات، حيث يحدد بناء على مجال وقوع قيمة المتوسط المرجح كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (3.2) : يوضح متوسطات مقياس ليكارت الثلاثي

المتوسط المرجح	1,66-1	2,33-1,67	3-2,34
الاتجاه العام	غير موافق	محايد	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة.

### المطلب الثالث : أداة الدراسة

نوضح من خلال هذا المطلب الأداة المستعملة في الدراسة الميدانية بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، التي تعد أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المسطرة للدراسة والمتمثلة في قائمة الاستقصاء.

### الفرع الأول : بناء أداة الاستبيان

تم تصميم قائمة الاستقصاء من أجل معرفة وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية حول الضريبة البيئية وفعاليتها في حماية البيئة، لذا تم تقديم استمارة الاستبيان إلى المستجوبين بشكل مدروس مراعين بذلك دقة صياغة الأسئلة وصحة العبارات وبساطتها للوصول إلى الغرض المطلوب مع الاستعانة ببعض الأساتذة من أجل التحكيم، لذلك قمنا بتقسيمه وفق الأجزاء التالية :

**الجزء الأول :** مقدمة كخطاب تم تعريف الدراسة والغرض منها، وتحفيز المستجوبين للتجاوب مع أسئلة الاستبيان موضحين أن البيانات هي لأغراض البحث العلمي فقط؛

**الجزء الثاني :** شمل البيانات الشخصية لأفراد العينة ممثلة في : الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، التخصص؛

**الجزء الثالث :** يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالمؤسسة وخصائصها من أجل التعرف على أهم التأثيرات لنشاط المؤسسة على البيئة، إجراءات حماية البيئة، وتحديد المسؤول عن قضايا البيئة؛

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الجزء الرابع : يتضمن مجموعة من الأسئلة للتعرف على فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة، وكيفية فرض الضريبة البيئية ومنح حوافز ضريبية لمكافحة التلوث.

### الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان

صدق قائمة الاستقصاء يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية.

**أولاً- الصدق الظاهري :** من أجل التأكد من صدق الاستبيان، تم عرضها على مجموعة من المحكمين من بينهم عائشة سلمى كبحلى، محمد عادل عياض، وذلك من أجل التأكد من صحة الصياغة اللغوية والتناسق بين الأبعاد والفقرات، وشمولية الفقرات وتناسبها مع الأبعاد...، وعلى أساس توجيهات المحكمين تم إجراء التعديلات ليستقر بصورته على 19 فقرة موزعة على أبعاد الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم 01.

### ثانياً- الصدق الداخلي للفقرات :

من أجل التحقق من صدق محتوى الاستبيان تم استخدام معامل الارتباط ومستوى المعنوية، والجداول الموالية توضح قيم نتائج الاختبار لمحاو الاستبيان وهذا من خلال تحليل معاملات الارتباط للفقرات مع أبعادها من جهة وارتباط كل بعد مع الموضوع من جهة أخرى.

### 1. بالنسبة لفعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة :

الجدول رقم (4.2) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
تقييم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	1	القوانين والتشريعات البيئية غير شاملة لمختلف أشكال التلوث	0,693	0,000
	2	اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة غير واضحة ومسؤولياتها غير محددة بدقة	0,541	0,000
	3	العقوبات القانونية لا تتناسب مع حجم الاضرار الناجمة عنها	0,444	0,003
	4	نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية	0,727	0,000
	5	القوانين والتشريعات البيئية مبتكرة وغير دقيقة	0,629	0,000
			درجة ارتباط الأنظمة والإجراءات الحالية	0,246

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يبين الجدول رقم (4.2) تحليل معاملات الارتباط في مجال فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة، والتي تظهر فقراتها بتمثيل جيد، كون معامل الارتباط في جل الفقرات يتراوح ما بين 0,54 و 0,72 (ارتباط قوي)، وبذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

### 2. بالنسبة لكيفية فرض ضريبة بيئية :

الجدول رقم ( 5.2 ) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات كيفية فرض ضريبة بيئية

المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
كيفية فرض ضريبة بيئية	6	تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر ردعا لحماية البيئة	0,80**	0,00
	7	تعتبر الضريبة المباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث أكثر ردعا لحماية البيئة	0,76**	0,00
		درجة ارتباط كفاءات فرض ضريبة بيئية	0,66	0,00

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يبين الجدول رقم (5.2) تحليل معاملات الارتباط في مجال كيفية فرض ضريبة بيئية، والتي تظهر فقراتها بتمثيل جيد، كون معامل الارتباط يفوق 0,76 (ارتباط قوي)، وبذلك تعتبر هذه الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

### 3. بالنسبة لعناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث :

الجدول رقم (6.2) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	8	الاعتماد على مخلفات العملية الإنتاجية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	0,35	0,02
	9	الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	0,82	0,00
	10	الاعتماد على المنتجات النهائية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	0,64*	0,00
		درجة ارتباط عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	0,57**	0,00

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).\*

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يبين الجدول رقم (6.2) تحليل معاملات الارتباط في عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث، حيث تظهر أن أغلب الفقرات تفوق 0.5 وبذلك تعتبر الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

### 4. بالنسبة لسعر ضريبة التلوث :

الجدول رقم (7.2) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات سعر ضريبة التلوث



## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
سعر ضريبة التلوث	11	اعتماد نسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لضريبة التلوث أكثر ردعا للمؤسسات الملوثة	0,540	0,000
	12	سعر الضريبة التصاعدي أكثر ردعا للمؤسسات الملوثة	0,482	0,001
	13	سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات	0,488	0,001
		درجة ارتباط سعر ضريبة التلوث	0,614**	0,000

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يبين الجدول رقم (7.2) تحليل معاملات الارتباط لمجال سعر ضريبة التلوث، والتي تظهر فقراته مرتبطة لعناصره، حيث تفوق معاملات الارتباط 0,5 في أغلب الفقرات، وبذلك تعتبر الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

### 5. بالنسبة لكيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة :

الجدول رقم (8.2) : يوضح الصدق الداخلي لفقرات استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة

المجال	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	14	استخدام الحوافز الضريبية يشجع المؤسسات على التجهيز بمعدات الحد من التلوث	0,60	0,00
	15	تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	0,54	0,00
	16	يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية الإنتاج الأنظف في المؤسسات	0,64*	0,00
	17	يشجع منح الحوافز الضريبية (الاعانة البيئية) للمعدات النظيفة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	0,78*	0,00
	18	يشجع منح اعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	0,69	0,00
	19	يشجع منح اعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	0,54	0,00
			درجة ارتباط كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	0,37*

La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).\*

La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).\*\*

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول رقم (8.2) تحليل معاملات الارتباط في مجال كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة، التي تظهر فقراتها بتمثيل جيد، حيث تظهر أن أغلب الفقرات محصور بين 0,5 و 0,78 وبذلك تعتبر الفقرات صادقة لما وضعت لقياسه.

### الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان

من أجل التحقق من صدق وثبات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول :

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الجدول رقم (9.2) : يوضح معاملات ثبات الأداة حسب معادلة (ألفا كرونباخ)

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المعامل الكلي	19	0,44

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على البرنامج الإحصائي SPSS.

يلاحظ من الجدول رقم (9.2) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبانة قدر بـ 0,44 وهذا يمثل قيمة غير جيدة لثبات الاتساق الداخلي من الناحية الإحصائية ويرجع سبب ضعف هذه القيمة إلى قصور في التصور المتعلق بالضرائب البيئية.

### المبحث الثاني : النتائج والمناقشة

بعدها تطرقنا في المبحث السابق حول تحديد مجتمع وعينة الدراسة وكذا تبين الطرق الإحصائية المستعملة، سنقوم في هذا المبحث باستعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع تحليلها ومناقشتها.

#### المطلب الأول : تحليل المعلومات الديمغرافية

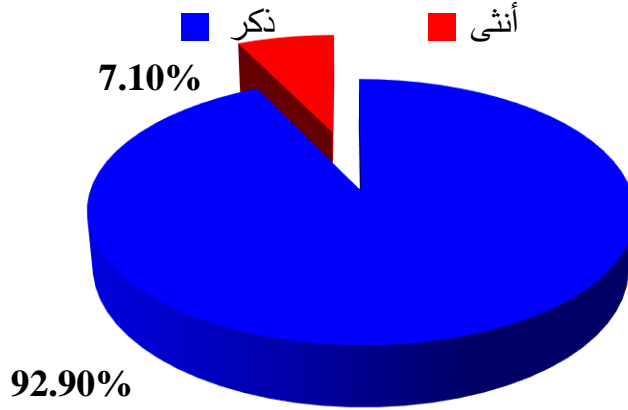
من خلال هذا الفرع وبعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان في صورته النهائية يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة ومناقشتها في إطار ما هو مخطط له بدءاً بعرض الخصائص الشخصية، ثم تحليل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة من ناحية أهم تأثيرات النشاطات الصناعية، نمط التسيير المتبع والهياكل التنظيمية الخاصة بقضايا البيئة

#### الفرع الأول : تحليل الخصائص الشخصية لعينة الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل مختلف الخصائص الشخصية لعينة الدراسة الذين تم استقصائهم بهدف إعطاء صورة واضحة عن المستجوبين وطبيعة البيانات التي تتم معالجتها كونها صادرة من ممارسين مختصين أم غير ذلك كما يتم معرفة اتجاهاتهم اتجاه حماية البيئة، وذلك من خلال ما تضمنته الاستمارات المسترجعة

#### أولاً- متغير جنس العينة :

الشكل رقم (1.2) : يوضح طبيعة جنس عينة الدراسة

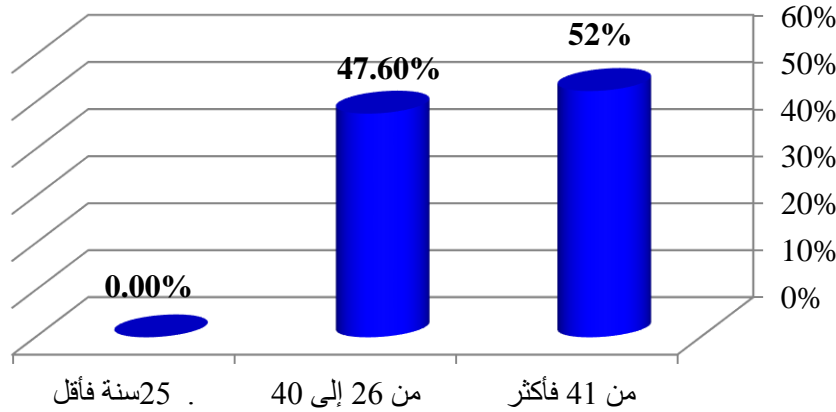


المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS .

نلاحظ من خلال التمثيل البياني (1.2) أن نسبة 92,9 في المائة من عينة الدراسة تمثل جنس الذكور مقارنة بنسبة 7,1% والتي تمثل فئة الإناث، مما يبرز أن نسبة الإناث أقل من نسبة الذكور بفارق 85,8 في المائة وربما يفسر ذلك كون اختيار العينة وفق المصالح التي لا تنشط بها المرأة بشكل كبير والمتعلقة أساساً بمصالح الأمن والبيئة بحيث يتم الإشراف عليها عادة من قبل الذكور نظراً لتلائمها مع خصوصياتهم.

ثانياً- متغير الفئة العمرية للعينة:

الشكل رقم (2.2): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

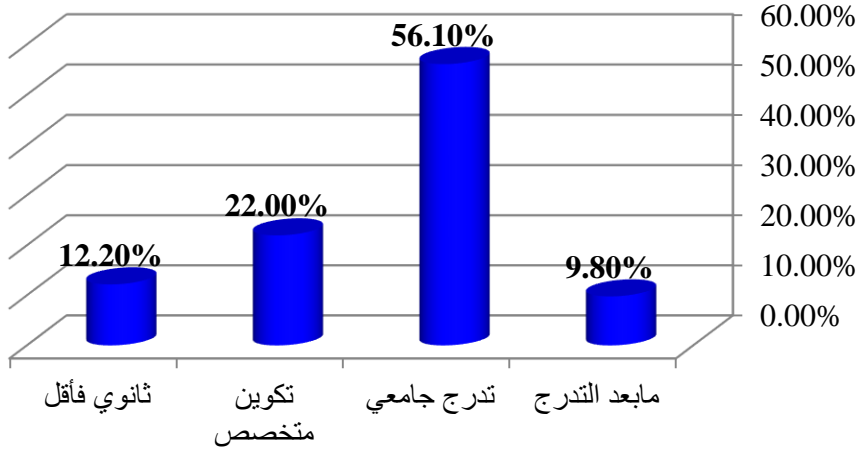


المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2.2) أن نسبة 52,4 في المائة من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية الأكبر من 41 سنة، ونسبة الباقية أي 47,6 في المائة تتراوح أعمارهم بين 26 و40 سنة، تجدر الإشارة إلى أن كلا الفئتين تتمتعان عادة بالخبرة والتجربة الميدانية، هذا يسمح باعتبار آرائهم الشخصية حول موضوع الدراسة الحالية مهمة وذات قيمة معتبرة.

ثالثاً- متغير المستوى التعليمي :

الشكل رقم (3.2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

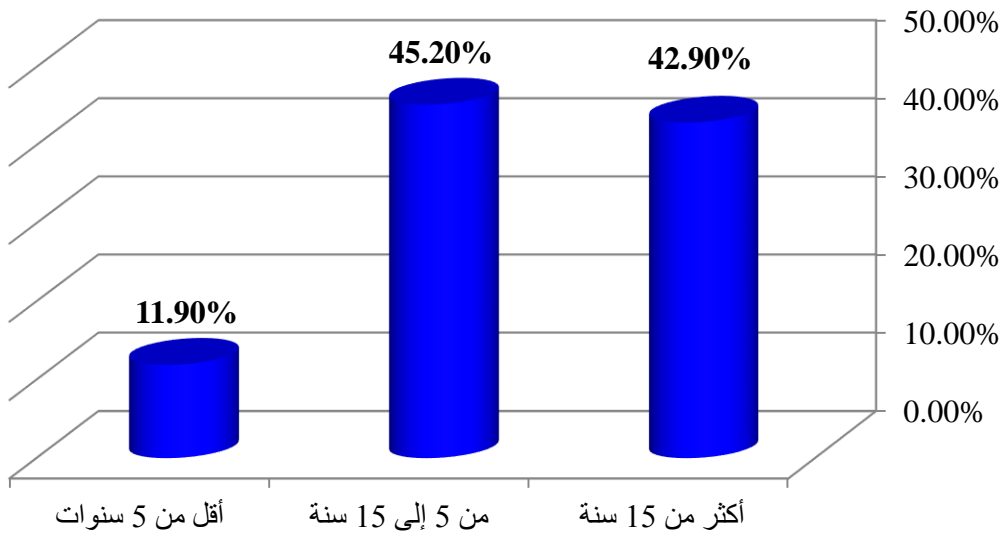


المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال الشكل رقم (3.2) أن المستوى التعليمي لعينة الدراسة متنوع، وأغلب أفرادها ذو التدرج الجامعي بنسبة 51,1 في المائة، أما نسبة 22 في المائة يحملون شهادة التكوين المتخصص، في حين أظهرت النتائج أن 12,2 في المائة كانوا في مرحلة الثانوي فأقل، في حين بلغت نسبة حاملي شهادات ما بعد التدرج نسبة 9,8 في المائة، وتجدر الإشارة أن أغلب المستجوبين يحملون شهادات جامعية بلغت النسبة 65,90 في المائة وهذا ما يثري الدراسة من خلال جودة معلوماتهم.

رابعاً- متغير مستوى الخبرة في العينة :

الشكل رقم (4.2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الخبرة



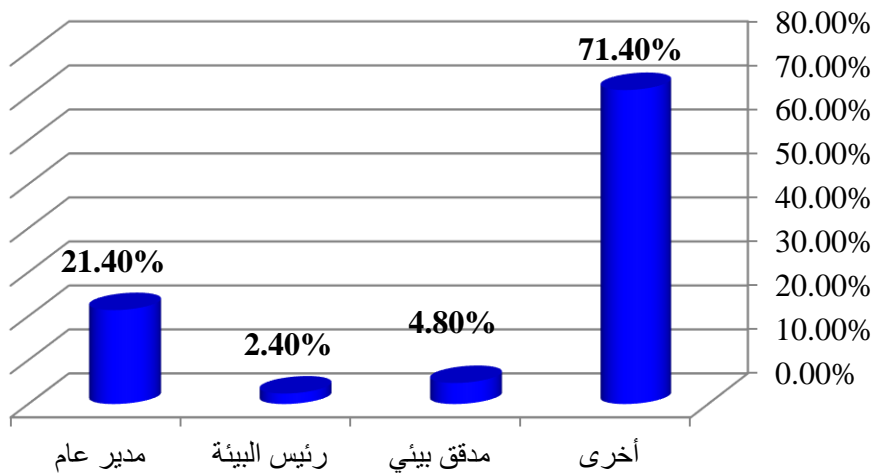
المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

يتضح من خلال الشكل رقم (4.2) توزيع مستوى الخبرة لمستجوبي عينة الدراسة، حيث نجد نسبة 45,2 في المائة خبرتهم تتراوح ما بين 5 و15 سنة، ونسبة 42,9 في المائة لديهم خبرة أكثر من 15 سنة، بينما نسبة 11,9 في المائة خبرتهم لا تتجاوز 5 سنوات، والواضح من النتائج المتحصل عليها أن عينة الدراسة تمتلك خبرة معتبرة وتعتبر ميزة جيدة للنتائج المتحصل عليها.

### خامسا- متغير الوظيفة :

الشكل رقم (5.2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

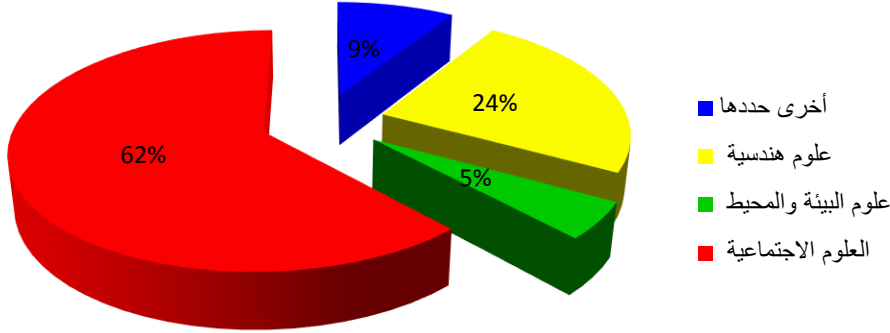


المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

قبل التطرق لوصف العينة تجدر الإشارة إلى أن الاستمارة وجهت بالخصوص إلى المباشر عن قضايا البيئة في المؤسسة وفي أغلب الأحيان يكون من صلاحيات المدير العام، وإما من رئيس قسم البيئة وهذا نادرا ما يكون بسبب حجم المؤسسات ودافعها حول تقليص عدد المصالح، وإما من مسؤول مصلحة البيئة وحتى في حالت انضمامها لصالح أخرى،

يتضح من خلال الشكل رقم (5.2) توزيع عينة الدراسة على أساس المركز الوظيفي للمستجوبين، بحيث تشكل نسبة مديري العام 21,4 في المائة، و2,4 في المائة من رؤساء قسم البيئة، كما بلغت نسبة 4,8 في المائة من مدققي البيئة واستحوذت أغلبية العينة على من لهم علاقة بقضايا البيئة ولا يحملون أحد الصفات السابقة الذكر كتقنيين في الميدان أو مسؤولي الأمن الصناعي نسبة تقدر بـ 75,6 في المائة هذا يدعم الدراسة كون هذه الفئة تمتلك خبرات في تخصصات مختلفة من جهة ومن جهة أخرى لها السلطة في القضايا البيئية وهو ما يثري إجاباتهم.

الشكل رقم (6.2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب التخصص



المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن التخصصات المسؤولة عن قضايا البيئة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة مكونة أساسا من العلوم الاجتماعية وأغلبها العلوم الاقتصادية التي حازت الحصة الأكبر بنسبة قدرها 62 في المائة، ومثلت 24 في المائة تخصص العلوم الهندسية وبالضبط اختصاص الوقاية والأمن الصناعي وتفسير النسبتين كون الطاقم الإداري والتقني يشكلان جوهر العملية التسييرية في المؤسسة، كما حقق تخصص علوم البيئة والمحيط نسبة 05 في المائة وهي نسبة ضعيفة وقد يرجع سبب انخفاضها كون التخصص محدود من ناحية مجال عملهم الذي ينحصر في المخابر.

#### الفرع الثاني : تحليل متغيرات متعلقة بالمؤسسة

من أجل الوصول إلى تحديد صورة للمؤسسات محل الدراسة في ما يتعلق بحماية البيئة ارتأينا إلى تحديد بعض الحقائق كالتعرف على نمط التسيير البيئي وكذا الهياكل التنظيمية المسؤولة عن قضايا البيئة وكذا أهم التأثيرات لنشاطها على البيئة.

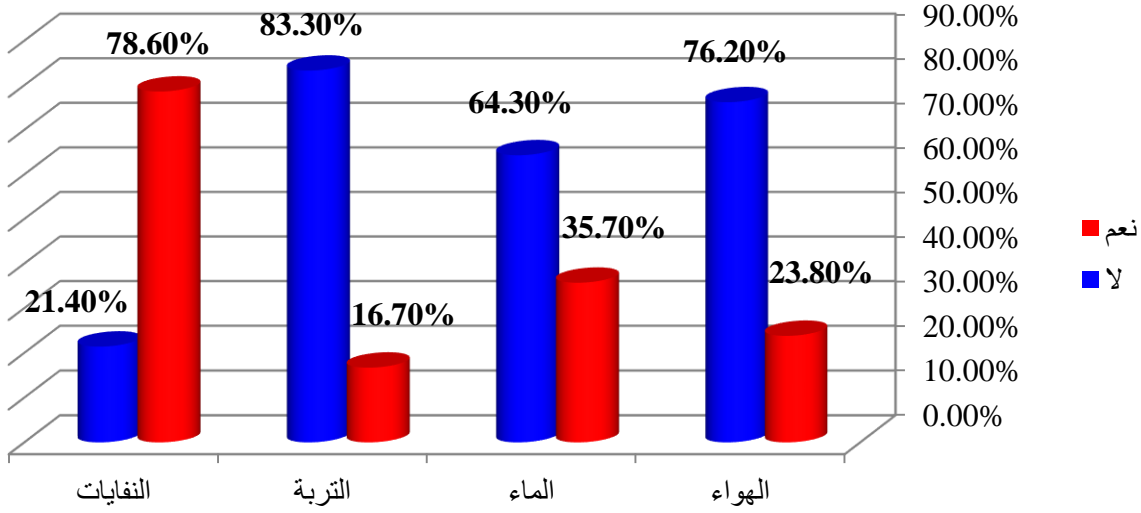
أولا- أهم التأثيرات لأنشطة المؤسسات محل الدراسة : تجدر الإشارة أن أي صناعة لا تخلو من التأثيرات السلبية على البيئة إلا أنها تختلف درجتها باختلاف أساليب الإنتاج المعتمدة وكذا طبيعة الصناعة ومن أهم هذه الآثار موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (10.2) : يوضح أهم التأثيرات لأنشطة المؤسسات محل الدراسة

النفائات	التربة	الماء	الهواء	الملوثات
78,6%	16,7%	35,7%	23,8%	نعم
21,4%	83,3%	64,3%	76,2%	لا
100%	100%	100%	100%	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

الشكل رقم (7.2) : يوضح توزيع عينة الدراسة حسب أهم التأثيرات لأنشطة المؤسسات محل الدراسة



المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (10.2) ومن خلال التمثيل البياني رقم (7.2) أن التلوث الصناعي يمس جميع أنواع التلوث دون استثناء وللتوضيح أكثر نقوم بتحليل هذه الآثار على مستوى كل عنصر كما يلي :

- بالنسبة لتلوث الهواء : من خلال نتائج الجدول رقم (10.2) المبيّنة أعلاه، نلاحظ نسبة 23,8 في المائة من المؤسسات الصناعية لعينة الدراسة يقومون بطرح ملوثات الهواء، ونسبة الباقية أي 76,2 في المائة من مؤسسات العينة لا يقومون بالطرح، وعلى العموم لا يمكن الاستهانة بهذه العينة الملوثة لأن هذا النوع من التلوث يعتبر من أخطر أنواع التلوث لسهولة إنتقاله وإنتشاره من منطقة إلى أخرى ولفترة زمنية وجيزة ما ينجر عنه آثار بيئية صحية واقتصادية.
- بالنسبة لتلوث الماء : يتضح من خلال النتائج المتعلقة بتلوث الماء أن نسبته مرتفعة مقارنة بتلوث الهواء، بحيث قدرت بـ 35,7 في المائة من مؤسسات عينة الدراسة وهي نسبة لا يمكن الاستهانة بخطورتها، لأن ما يميز هذا النوع من التلوث في المجال الصناعي كون المؤسسات تقوم باستخدام كميات معتبرة من المياه الصالحة أثناء عملية التصنيع، وبالتالي ينجم عنها مياه ملوثة يمكن أن ينجر عنها تلويث مليارات اللترات من المياه الصالحة للشرب في باطن الأرض، إن لم يتم معالجتها في حالة تصريفها بطريقة عشوائية، وهذا ما يحدث في العديد من المؤسسات.
- بالنسبة لتلوث التربة : يتضح من خلال النتائج المتعلقة بتلوث التربة نسبة منخفضة مقارنة بتلوث الهواء والماء بحيث قدرت بـ 16,7 في المائة من مؤسسات عينة الدراسة وهي نسبة لا يمكن الاستهانة بها لأن هذا النوع من التلوث ينجر عنه تلويث المياه الباطنية وتشويه المساحات الأرضية.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

– بالنسبة لتلوث النفايات : من خلال النتائج المتوصل إليها يتضح لنا أن أغلب عينة الدراسة تحدث تلوث النفايات بحيث قدرت النسبة بـ 78,6 في المائة وتجدر الإشارة أن هذا النوع يعتبر مشكلة بحد ذاته كون معظم طرق التخلص منه يسبب آثار سلبية على البيئة، فمطارح النفايات المكشوفة تسبب الأمراض من خلال الحشرات كما يتسبب الردم في تسرب المواد السامة إلى المياه الباطنية أو مجاري المياه أما بالنسبة لطريقة الحرق فقد ينجر عنها غازات كيماوية سامة تؤدي إلى تلوث الهواء.

**ثانياً- نمط التسيير البيئي المعتمد للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة :** تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى معالجة أثارها البيئية وهذا من خلال تقنيتين وهما: المعالجة في بداية العملية الإنتاجية أي الحد من الآثار البيئية قبل وقوعها وتسمى بمعالجة بداية المدخنة أو تتم المعالجة بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية أي معالجة الملوثات أو فصلها بعد وقوعها وتسمى بمعالجة نهاية المدخنة، فالمعالجة الأولى تعتمد على استخدام التكنولوجيات النظيفة كبديل عن الحل التقليدي، والجدول الموالي يوضح طرق التسيير البيئي لعينة الدراسة كما يلي :

الجدول رقم (11.2) : يوضح إجراءات حماية البيئة في المؤسسات محل الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	المعيار / الإجراءات
42,86%	18	معالجة التندفقات الملوثة
57,14%	24	تحسين عمليات الإنتاج

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (11.2) يتضح أن أغلب مؤسسات عينة الدراسة تقوم بتحسين عمليات الإنتاج كإجراء لحماية البيئة بنسبة قدرت بـ 57,14 في المائة، في حين 42,86 في المائة من عينة الدراسة يعتمدون على معالجة التندفقات (المعالجة البعدية) كنمط للتسيير البيئي، وكتفسير لهذه النتائج كون أغلب مؤسسات العينة هي مؤسسات خاصة \* تعتمد على طرق التسيير البيئي المبنية على تحسين عمليات الإنتاج لأنها ترى بأنه يرفع من كفاءة الإنتاج بالتوفيق بين المتطلبات والإشترطات البيئية، كما تعمل على تخفيض حجم المخلفات تلقائياً مما يجعلها تتخلص من القيود والضوابط البيئية التي تفرضها عليها السلطات العمومية مما يزيد من ربحية المؤسسة وقدرتها على المنافسة، وهذه الفوائد قد تكون أكبر من التكاليف المتولدة عن معالجة المخلفات.

**ثالثاً- موقع حماية البيئة بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسات الصناعية محل الدراسة :** يعبر الهيكل التنظيمي على الإطار الذي يحدد التشكيلة الداخلية للمؤسسة بهدف معرفة موقع مصلحة البيئة ومن المسؤول عن قضاياها، والجدول الموالي يوضح ذلك :

\* ملاحظة شخصية أثناء عملية التوزيع.



## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الجدول رقم (12.2) : يوضح المسؤول عن قضايا البيئة في المؤسسات محل الدراسة

العناصر	التكرار	النسبة المئوية
مدير المؤسسة	25	59,5%
مصلحة خاصة بالبيئة	15	35,7%
ضمن مصلحة أخرى	2	4,8%
المجموع	42	100%

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

من خلال الجدول رقم (12.2) يتضح أن نسبة 59,5 في المائة من عينة الدراسة المسؤول عن قضايا البيئة هي من صلاحيات مدير المؤسسة ويرجع هذا في كون أغلب مؤسسات عينة الدراسة صغيرة أو متوسطة بحيث تعمل على تقليص مصالحتها ولا تعطي أهمية بقضايا البيئة بصورة معتبرة، إلا أنها تعد حالة غير مرغوب فيها كون المدير تغلب عليه عادة المصالح الاقتصادية عن القضايا البيئية، ونسبة 35,7 في المائة من العينة لديها مصلحة خاصة بالبيئة وهي أفضل حالة في الاهتمام بقضايا البيئة بصورة فعالة، في حين قدرت نسبة 4,8 في المائة من مؤسسات العينة التي تندرج فيها حماية البيئة ضمن مصالح أخرى وهي أسوأ حالة كونها فرعية ليست أساسية وهي نسبة ضعيفة لن تؤثر في عينة الدراسة.

### المطلب الثاني : دراسة فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية (دراسة وصفية)

يتم من خلال هذا المطلب دراسة الاتجاه العام لفعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة بناءً على اتجاهات المحاور المتمثلة كالآتي :

#### الفرع الأول : دراسة أنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة

يتم من خلال هذا الفرع تحديد الاتجاه العام للأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة بناءً على اتجاه العناصر المشكلة له والمتمثلة في القوانين والتشريعات البيئية، اختصاص الجهات القائمة بحماية البيئة، وكذا العقوبات القانونية المتعلقة بالبيئة...

الجدول رقم (13.2) : يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام لفعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة

الدرجة	δ	x̄	موافق		محايد		غير موافق		الفقرات	الرقم
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
موافق	0,73	2,42	57,1	24	28,6	12	14,3	6	القوانين والتشريعات البيئية غير شاملة لمختلف أشكال التلوث	1
موافق	0,70	2,59	71,4	30	16,7	7	11,9	5	اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة غير واضحة ومسؤولياتها غير محددة بدقة	2
موافق	0,61	2,64	71,4	30	21,4	9	7,1	3	العقوبات القانونية لا تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها	3
موافق	0,61	2,66	73,8	31	19	8	7,1	3	نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية	4
موافق	0,67	2,52	61,9	26	28,6	12	9,5	4	القوانين والتشريعات البيئية مبغرة وغير دقيقة	5
موافق	0,40	2,57	/	/	/	/	/	/	الاتجاه العام لفعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

يتضح من خلال الجدول رقم (13.2) نتائج الدراسة المتعلقة بفعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة وهذا بالنسبة لعينة الدراسة، والتي تدل على أن الاتجاه العام واقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 2,57 بانحراف معياري قدره 0,40، وعلى هذا الأساس يمكن الحكم أن هناك اتفاقاً بين المستجوبين في الدراسة على عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة من أجل حماية البيئة، ويأتي في مقدمة أسباب عدم فعاليتها : نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية بمتوسط حسابي قدره ب 2,66 وانحراف معياري قدره ب 0,61 ثم تليها أن العقوبات القانونية لا تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة عنها بمتوسط حسابي قدره 2,42 وانحراف معياري 0,61.

### الفرع الثاني : دراسة كفاءات فرض ضريبة بيئية

يتم من خلال هذا الفرع تحديد الاتجاه العام لكفاءات فرض ضريبة بيئية بناءً على اتجاه العناصر المشكلة له، علماً أن أغلب المهتمين بالبيئة يرون أن المدخل الضريبي يتميز عن غيره من المدخل الأخرى باعتباره أقل تكلفة وأكثر كفاءة، وفي ما يلي وجهة نظر المستجوبين حول كيفية فرض الضريبة.

### الجدول رقم ( 14.2) : يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول كيفية فرض ضريبة بيئية

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		$\bar{x}$	$\delta$	الدرجة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
1	تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر ردها لحماية البيئة	26,2	11	14,3	6	59,5	25	2,33	0,87	محايد
2	تعتبر الضريبة المباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث أكثر ردها لحماية البيئة	19	8	14,3	6	66,7	28	2,47	0,80	موافق
	الاتجاه العام حول كيفية فرض ضريبة بيئية	/	/	/	/	/	/	2,40	0,65	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول رقم (14.2) حول نتائج الدراسة المتعلقة بكيفية فرض ضريبة بيئية لحماية البيئة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والتي تدل على أن الاتجاه العام للعينة واقع في درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره ب 2,4 وانحراف معياري قدره ب 0,65 أي أن أغلب المؤسسات الاقتصادية متفقون حول أهمية فرض ضريبة على مصادر التلوث، وإن كانت عينة الدراسة ترى بأن تفرض الضريبة مباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث هي الطريقة الأفضل للردع ولتحقيق حماية بيئية وهذا بمتوسط حسابي قدره ب 2,47 وانحراف معياري 0,8، ومن الصواب أن يحظى هذا النوع بالموافقة لأنه سيحقق العدالة في الضريبة من جهة كما يساهم في تشجيع المؤسسات على اقتناء معدات وأجهزة للإنتاج الأنظف من جهة أخرى وتحقيق الكفاءة الإنتاجية والأهم من ذلك الحفاظ على الجانب البيئي.

كما جاءت طريقة فرض الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة واقعة في درجة المحايد بمتوسط حسابي 2,33 وبالتالي لا يمكن الحكم على نجاعتها.

### الفرع الثالث : دراسة عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

إن اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة منطقية بين واقع التلوث وتأثيرها المادي الملموس على البيئة، وعليه فقد تباينت الآراء حول هذه العناصر في ثلاث اتجاهات كما هو موضح في الجدول رقم

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

(15.2) والذي يبرز وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حول العناصر التي قد يشملها الوعاء الخاضع لضريبة التلوث في حالة فرض ضريبة.

الجدول رقم (15.2) : يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		$\bar{x}$	$\delta$	الدرجة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
1	الاعتماد على مخلفات العملية الإنتاجية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	11,9	5	16,7	7	71,4	30	2,59	0,70	موافق
2	الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	50	21	31	13	19	8	1,69	0,78	محايد
3	الاعتماد على المنتجات النهائية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	52,4	22	26,2	11	21,4	9	1,69	0,81	محايد
	الاتجاه العام حول عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	/	/	/	/	/	/	1,99	0,47	محايد

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول رقم (15.2) حول نتائج الدراسة المتعلقة بعناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث والتي تدل على أن الاتجاه العام للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة واقع في درجة المحايد بمتوسط حسابي قدره 1,99 وانحراف معياري قدره 0,44 وبالتالي لا يمكن الحكم المطلق، أي أن العينة لم تجد في اتجاهات عناصر الوعاء الكفاية للحكم عليها، كما تجدر الإشارة أن الجدول يُظهر درجة الموافقة بالنسبة للاعتماد على مخلفات العملية الإنتاجية على أنه الوعاء الأفضل للضريبة البيئية بمتوسط حسابي قدره ب 2,59 وانحراف معياري قدره ب 0,7، وهذا أمر طبيعي كون هذا الاتجاه تحفيزي بحيث يدفع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة إلى التقليل من مخلفاتها الإنتاجية والتي قد تكون في شكل انبعاثات كغاز ثاني أكسيد الكربون CO<sub>2</sub> أو المصروفات الصلبة والسائلة، كما تجدر الإشارة أنه ينصح باستعمال هذا الاتجاه في حال كانت مصادر التلوث ثابتة، وهذا لأجل تسهيل عمليات المراقبة والتسيير على الصعيد الإداري.

### الفرع الرابع : دراسة حول سعر ضريبة التلوث

يتم من خلال هذا الفرع تحديد الاتجاه العام للأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة بناءً على اتجاه العناصر المشكلة له، كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (16.2) : يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول سعر ضريبة التلوث

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		$\bar{x}$	$\delta$	الدرجة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
1	اعتماد نسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لضريبة التلوث أكثر ردها للمؤسسات الملوثة	50	21	23,8	10	26,2	11	1,76	0,84	محايد
2	سعر الضريبة التصاعدي أكثر ردها للمؤسسات الملوثة	33,3	14	21,4	9	45,2	19	2,11	0,88	محايد
3	سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأتبع لحماية البيئة في المؤسسات	33,3	14	23,8	10	42,9	18	2,09	0,87	محايد
	الاتجاه العام حول سعر ضريبة التلوث	/	/	/	/	/	/	1,99	0,43	محايد

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

يشير الجدول رقم (16.2) حول نتائج الدراسة المتعلقة بسعر ضريبة التلوث والتي تدل على أن الاتجاه العام للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة واقع في درجة المحاييد بمتوسط حسابي قدره 1,99 وانحراف معياري قدره 0,43 وبالتالي لا يمكن الحكم المطلق حول وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، أي أن عينة الدراسة لم ترى في هذه الاتجاهات الكفاية للحكم على الكيفية الأمثل للتسعير لردع المؤسسات الملوثة لهذا يجدر على الدولة ابتكار طرق أخرى مناسبة أو القيام بدورات توعوية.

### الفرع الخامس : دراسة كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة

على الرغم من فعالية فرض ضريبة على التلوث انطلاقاً من مبدأ من يلوث يدفع إلا أن هناك بعض السلبيات التي يثيرها البعض حولها، ومنها صعوبة نقل أو استيعاب العبء الضريبي وصعوبة اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع لضريبة التلوث، ولذلك تلجأ غالبية التشريعات الضريبية سواء في الدول المتقدمة صناعياً أو الدول النامية إلى استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة والحد من التلوث البيئي، والسؤال المطروح إذا تم اقتراح استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في الجزائر، فما مدى فعالية استخدامها، وما هو الشكل الأنسب الذي يدفع المؤسسات الاقتصادية لتبني تقنية الإنتاج الأنظف، وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (17.2) : يوضح نتائج تحليل فقرات الاتجاه العام حول كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة

الرقم	الفقرات	غير موافق		محايد		موافق		$\bar{x}$	$\delta$	الدرجة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار			
1	استخدام الحوافز الضريبية يشجع المؤسسات على التجهيز بمعدات الحد من التلوث	14,3	6	7,1	3	78,6	33	2,64	0,72	موافق
2	تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	40,5	17	19	8	40,5	17	2,00	0,91	محايد
3	يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية الإنتاج الأنظف في المؤسسات	16,7	7	9,5	4	73,8	31	2,57	0,76	موافق
4	يشجع منح الحوافز الضريبية (الإعانة البيئية) للمعدات النظيفة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	16,7	7	19	8	64,3	27	2,47	0,77	موافق
5	يشجع منح اعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	19	8	28,6	12	52,4	22	2,33	0,78	محايد
6	يشجع منح اعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف	26,2	11	7,1	3	66,7	28	2,40	0,88	موافق
	الاتجاه العام حول كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	/	/	/	/	/	/	2,40	0,51	موافق

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

يتضح من خلال الجدول رقم (17.2) حول نتائج الدراسة المتعلقة بكيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، والتي تدل على أن الاتجاه العام للعينة واقع في درجة الموافق بمتوسط حسابي قدر بـ 2,4 وانحراف معياري قدر بـ 0,51، وعلى هذا الأساس يمكن الحكم أن هناك اتفاقاً بين أغلب المؤسسات الاقتصادية حول فعالية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، وهذا من خلال تشجيعها على التجهيز بمعدات الحد من التلوث بمتوسط حسابي قدر بـ 2,46 وانحراف معياري 0,72. وتجدر الإشارة أن أفضل أشكال الحوافز الضريبية بالنسبة لعينة الدراسة هي تقنية خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من وعائها الضريبي التي تعمل على تبنيها لتقنيات الإنتاج الأنظف.

### المطلب الثالث : اختبار الفرضيات

للإجابة على الفرضيات المتعلقة حول اختبار تأثير فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية وفق ثلاث مراجع أساسية، الأول حسب أهم التأثيرات لنشاطات المؤسسات محل الدراسة والثاني حسب نمط التسيير، والثالث على حسب موقع البيئة ضمن الهياكل التنظيمية.

### الفرع الأول : اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية بحسب الملوثات

يهتم هذا العنصر بتحليل الفروق في فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية بحسب الملوثات، وهذا التحليل يفيد في فعالية العوامل المدروسة عند مختلف التأثيرات لنشاطات المؤسسات الملوثة.

أولاً- بالنسبة لتلوث الماء : نسعى من خلال هذا العنصر إلى اختبار درجة تأثير فعالية الضريبة البيئية بمتغير تلوث الماء لمعرفة هل هناك فروق دالة إحصائية في ما يتعلق بهذا المحدد على النحو التالي :

- $H_0$  : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث الماء.  
 $H_1$  : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث الماء.

الجدول رقم (18.2) : يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية ترجع لتلوث الماء

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	2,33	40	0,02
كيفية فرض ضريبة بيئية	0,52	40	0,60
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	-0,95	40	0,34
سعر ضريبة التلوث	-1,32	40	0,19
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	-0,03	40	0,97
فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة	0,15	40	0,87

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

يشير الجدول رقم (18.2) أثر متغير تلوث الماء الذي يعد من بين أهم التأثيرات لنشاط المؤسسة على البيئة في درجة تأثيره على فعالية الضريبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0,05 \geq \alpha$ )، التي تبين الفروق حول فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة بالنسبة لملوثات المياه غير دالة على جميع الأبعاد، بمعنى أن وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية تجاه الضريبة البيئية لحماية البيئة لا تختلف في حال وجود تلوث الماء أو من عدمه، وعليه نقبل فرضية العدم، إلا أن العناصر الفرعية لاستخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة تُظهر نتائج مهمة، بالتحديد عن فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة يعتبر الفرق دال إحصائياً بمعنى أنه يوجد اختلاف في وجهات النظر في حال المؤسسة تحدث تلوث في المياه وهذا الفرق حسب التحليل السابق الذي يظهر المتوسطات الحسابية لكل تأثير، فإنه يرجع لصالح المؤسسات التي تحدث تلوث، بمتوسط حسابي قدر بـ 0,82 مقارنة بالمؤسسات غير الملوثة البالغ متوسط حسابها 0,49.

**ثانياً- بالنسبة لتلوث الهواء :** نسعى من خلال هذا العنصر إلى اختبار درجة تأثير فعالية الضريبة البيئية بمتغير تلوث الهواء لمعرفة هل هناك فروق دالة إحصائية في ما يتعلق بهذا المحدد على النحو التالي :

**H<sub>0</sub> :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث للهواء.

**H<sub>1</sub> :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث الهواء.

الجدول رقم (19.2) : يوضح اختبار فروق لفعالية الضريبة البيئية ترجع لتلوث الهواء

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	0,02	40	0,98
كيفية فرض ضريبة بيئية	0,20	40	0,83
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	-1,52	40	0,13
سعر ضريبة التلوث	1,58	40	0,12
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	-0,88	40	0,38
فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة	-0,26	40	0,79

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول رقم (19.2) أثر متغير تلوث الهواء الذي يعد من بين أهم التأثيرات لنشاط المؤسسة على البيئة في درجة تأثيره على فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0,05 \geq \alpha$ )، التي تبين الفروق حول فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة بالنسبة للتأثير السلبي لنشاطات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على الهواء غير دالة على جميع الأبعاد،

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

بمعنى أن وجهة نظر المستجوبين اتجاه استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث لا تختلف في حال وجود تأثير سلبي لنشاط المؤسسة الاقتصادية على الهواء، وعليه نقبل فرضية العدم.

**ثالثاً- بالنسبة لتلوث التربة :** نسعى من خلال هذا العنصر إلى اختبار درجة تأثير فعالية الضريبة البيئية بمتغير تلوث التربة لمعرفة هل هناك فروق دالة إحصائية في ما يتعلق بهذا المحدد على النحو التالي :

**H<sub>0</sub> :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث التربة.

**H<sub>1</sub> :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث التربة.

الجدول رقم (20.2) : يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية ترجع لتلوث التربة

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	1,22	39	0,22
كيفية فرض ضريبة بيئية	1,12	39	0,26
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	-0,28	39	0,77
سعر ضريبة التلوث	0,36	39	0,72
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	-1,08	39	0,28
فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة	0,53	39	0,59

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يشير الجدول رقم (20.2) أثر متغير تلوث التربة الذي يعد من بين أهم التأثيرات لنشاط المؤسسة على البيئة في درجة تأثيره على فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0,05 \geq \alpha$ )، التي تبين الفروق حول فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة بالنسبة للتأثير السلبي لنشاطات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على التربة غير دالة على جميع الأبعاد، بمعنى أن وجهة نظر المستجوبين اتجاه استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث لا تختلف في حال وجود تأثير سلبي لنشاط المؤسسة الاقتصادية على التربة، وعليه نقبل فرضية العدم.

**رابعاً- بالنسبة للتلوث بالنفايات :** نسعى من خلال هذا العنصر إلى اختبار درجة تأثير فعالية الضريبة البيئية بمتغير التلوث بالنفايات لمعرفة هل هناك فروق دالة إحصائية في ما يتعلق بهذا المحدد على النحو التالي :

**H<sub>0</sub> :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث بالنفايات.

**H<sub>1</sub> :** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لتلوث بالنفايات.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الجدول رقم (21.2) : يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية ترجع للتلوث بالنفايات

العناصر	قيمة t	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	0,49	40	0,62
كيفية فرض ضريبة بيئية	-0,48	40	0,62
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	1,27	40	0,21
سعر ضريبة التلوث	0,79	40	0,43
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	-0,50	40	0,61
فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة	0,44	40	0,65

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (21.2) أثر متغير تلوث الهواء الذي يعد من بين أهم التأثيرات لنشاط المؤسسة على البيئة في درجة تأثيره على فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار T لدلالة الفروق بين العينات المستقلة عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $0.05 \geq \alpha$ )، التي تبين الفروق حول فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة بالنسبة للتأثير السلبي لنشاطات المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة للتلوث بالنفايات غير دالة على جميع الأبعاد، بمعنى أن وجهة نظر المستجوبين اتجاه استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث لا تختلف في حال وجود تأثير سلبي لنشاط المؤسسة الاقتصادية بالنفايات، وعليه نقبل فرضية العدم.

من خلال النتائج المتحصل عليها في اختبارات الفروق لفعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة حسب مختلف التأثيرات لنشاطات المؤسسات، أنه لا توجد أي فروق في وجهات نظر عينة الدراسة رغم اختلاف نوع ملوثاتها في فعالية الضريبة البيئية. ويمكن القول أن عينة الدراسة لها نفس الرأي وهذا يفيد الدولة في تشكيل صيغة ضريبة واحدة تتناسب مع مختلف المؤسسات بغض النظر لنوع ملوثاتها، فتتفادي صعوبة تشكيل صيغ مختلفة يناسب كل مؤسسة.

### الفرع الثاني : اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية على أساس نمط التسيير البيئي

يهتم هذا العنصر بتحليل الفروق في اختلاف فعالية استخدام الضريبة البيئية في المؤسسات الاقتصادية حسب نمط التسيير البيئي المعتمد من قبل المؤسسات، وهذا التحليل يفيد في فعالية الضريبة البيئية عند مختلف أنماط التسيير البيئي.

**H<sub>0</sub>** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة ترجع إلى نمط التسيير البيئي المعتمد.

**H<sub>1</sub>** : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة ترجع إلى نمط التسيير البيئي المعتمد.



## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

الجدول رقم (22.2) : يوضح اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية ترجع لنمط التسيير البيئي

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	0,82	41	0,44
كيفية فرض ضريبة بيئية	0,06	41	0,93
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	0,65	41	0,52
سعر ضريبة التلوث	0,16	41	0,85
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	2,17	41	0,12
فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة	0,31	41	0,72

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (22.2) أثر متغير نمط التسيير المعتمد من قبل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة في تأثيره على درجة فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) كالتالي :

من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) على مستوى جميع الأبعاد وعليه نقبل فرضية العدم، مما يعني بأنه لا توجد فروق في وجهات نظر المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حول فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لنمطها التسييري البيئي المعتمد سواء المعالجة في بداية المدخنة أو المعالجة في نهاية المدخنة.

### الفرع الثالث : اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية على أساس موقع البيئة في الهياكل التنظيمية

يهتم هذا العنصر بتحليل الفروق في فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، وهذا التحليل يفيد في فعالية العوامل المدروسة عند مختلف مواقع البيئة في الهياكل التنظيمية.

الجدول رقم (23.2) : يوضح اختبار فروق لفعالية الضريبة البيئية ترجع لموقع البيئة في الهيكل التنظيمي

العناصر	قيمة f	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة	1,90	41	0,16
كيفية فرض ضريبة بيئية	0,11	41	0,89
عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث	0,48	41	0,61
سعر ضريبة التلوث	0,16	41	0,84
كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة	1,84	41	0,17
فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة	0,32	41	0,72

المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

## الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات بولاية غرداية

يوضح الجدول رقم (23.2) أثر متغير الهياكل التنظيمية من قبل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة على درجة فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية، من خلال النتائج الخاصة بتحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لدلالة الفروق بين العينات عند مستوى الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) كالتالي :

**H<sub>0</sub>** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

**H<sub>1</sub>** : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف أنماط سلوك حماية البيئة ترجع إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة F غير دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) على مستوى جميع الأبعاد وعليه نقبل فرضية العدم أي H<sub>0</sub>، مما يعني بأنه لا توجد فروق في وجهات نظر المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة حول فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ترجع لهيكلها التنظيمي.

من خلال النتائج المتحصل عليها في اختبارات الفروق لفعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة عند مختلف أنماط التسيير البيئي، أنه لا توجد أي فروق في وجهات نظر عينة الدراسة رغم اختلاف الانماط البيئية التسييرية المعتمدة في فعالية الضريبة البيئية، ويمكن القول أن عينة الدراسة لها نفس الرأي وهذا يفيد الدولة في تشكيل صيغة ضريبة واحدة تتناسب مع مختلف المؤسسات بغض النظر لنمط التسيير البيئي سواء المعالجة في بداية المدخنة أو المعالجة في نهاية المدخنة، فتتفادى صعوبة تشكيل صيغ مختلفة يناسب كل مؤسسة.

### خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على اشكالية الدراسة ميدانياً، من خلال التعرف على وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية حول فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة باعتبارها إحدى الأدوات الاقتصادية الكفيلة للتحكم في مستويات التلوث، وبالاعتماد على أداة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة مكونة من 42 مؤسسة، ومن أجل عرض النتائج المتوصل إليها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تعرضنا فيه إلى الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فكان لعرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها.

خلصت الدراسة إلى عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة ويأتي في مقدمة أسباب عدم فعاليتها في نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية، كما أكدت أيضاً أن فعالية الضريبة البيئية مرتبط بفرص ضرائب مباشرة على المعدات والأجهزة التي تسبب التلوث، ومن خلال منح بعض الحوافز الضريبية بهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث.

خاتمة

### أولاً- نتائج اختبار الفرضيات :

استهدفت الدراسة استطلاع وجهات نظر المستجوبين من المؤسسات الاقتصادية تجاه استخدام الضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي وذلك من خلال تصميم قائمة استبيان وقد توصلت الدراسة إلى نتائج الفرضيات كما يلي :

"تعتبر الأنظمة والإجراءات الحالية لحماية البيئة غير فعالة بسبب نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين ولا يختلف هذا التفسير باختلاف نمط التسيير البيئي المعتمد لكل مؤسسة اقتصادية"

هناك اتفاقاً بين المستجوبين في الدراسة على عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة من أجل حماية البيئة، أي الاتجاه العام واقع في درجة الموافقة، ويأتي في مقدمة أسباب عدم فعاليتها: نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية ثم تليها العقوبات القانونية التي لا تتناسب مع حجم الأضرار الناجمة، كما لا توجد دلالة إحصائية في درجة اختلاف فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ونمط التسيير البيئي المعتمد لكل مؤسسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

"تعتبر الضريبة المباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث الإجراء الأفضل لردع المؤسسات الملوثة، ولا يختلف هذا الإجراء باختلاف طرق التسيير البيئي المعتمد في المؤسسة الاقتصادية".

يعد الإجراء الأفضل لردع المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة هي الضريبة المباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث، أي الاتجاه العام واقع في درجة الموافقة، وتصدر الإشارة أنه من الطبيعي أن يحظى هذا النوع بالموافقة لأنه سيحقق العدالة الضريبية من جهة كما يساهم في تشجيع المؤسسات الاقتصادية على اقتناء معدات وأجهزة الإنتاج الأنظف وتصدر الإشارة بأنه لا توجد دلالة إحصائية حول كيفية فرض ضريبة بيئية ترجع إلى طريقة التسيير البيئية المعتمدة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

"الوعاء الأفضل للضريبة البيئية ذلك المعتمد على مخلفات العملية الإنتاجية مهما كانت طريقة التسيير البيئي المعتمدة".

إن اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع لضريبة التلوث يقوم على أساس وجود علاقة منطقية بين واقع التلوث وتأثيرها المادي الملموس وقد تم اتفاق مجمل المستجوبين على أن الوعاء الأفضل للضريبة البيئية يعتمد على مخلفات العملية الإنتاجية، ويمكن القول بأنه لا توجد دلالة إحصائية حول اختيار الوعاء الضريبي الأفضل ترجع إلى طرق التسيير البيئية المعتمدة لكل مؤسسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

"يعتبر سعر الضريبة التصاعدي أكثر ردعاً للمؤسسات الملوثة بغض النظر عن أساليب التسيير البيئي المعتمد من قبلها".

تعد أوجه التسعير الضريبي من نسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لضريبة التلوث، تصاعدياً أو مساوية لتكلفة مواجهة الضرر، وفي مجال الحد من التلوث يفضل بشكل عام تطبيق الأسلوب التصاعدي وذلك لما قد يكون من أثر فعال في تخفيض الملوث

من تجنب أسعار الضريبة المرتفعة وبالتالي تدنية ما يقذفه في البيئة من وحدات التلوث، إلا أن عينة الدراسة لم ترى في هذه الاتجاهات الكفاية للحكم على الكيفية الأمثل للتسعير لردع المؤسسات الملوثة وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

"يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي للمؤسسات الملوثة على تبني تقنية الإنتاج الأنظف"

تعد الحوافز الضريبية بأشكالها المختلفة من بين أهم أدوات السياسة الضريبية التي يمكن من خلالها الإسهام في توجيه المؤسسات الاقتصادية لتبني تقنيات الإنتاج الأنظف، إلا أن الشكل الأنسب لعينة الدراسة هو خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي الذي يعمل على تشجيعها إلى تبني تقنية الإنتاج الأنظف، وتجدر الإشارة أنه من الطبيعي أن يحظى هذا النوع بالموافقة لأن أغلب مؤسسات عينة الدراسة تعتمد في غطها التسيري على تحسين عمليات الإنتاج كإجراء لحماية البيئة بنسبة قدرت بـ 57,1 في المائة وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

### ثانياً- نتائج الدراسة :

يعبر الهيكل التنظيمي على الإطار البيئي الذي يحدد التشكيلية الداخلية للمؤسسات الاقتصادية بهدف معرفة موقع مصلحة البيئة وكذا المسؤول عن قضاياها، فبالنسبة لعينة الدراسة تشكلت من 59,5 في المائة المسؤول عن قضايا البيئة هي من صلاحيات مدير المؤسسة ونسبة 35,7 في المائة من العينة لديها مصلحة خاصة بالبيئة، وما يفسر هذه التشكيلية كون أغلب المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة صغيرة أو متوسطة الحجم بحيث تعمل على تقليص مصالحها ولا تعطي أهمية كبيرة لقضايا البيئة ويتحمل المسؤولية البيئية مدير المؤسسة، كما لا يمكن تجاهل المؤسسات التي تحوي مصالح خاصة بالبيئة ضمن هيكلها التنظيمية وهي أفضل حالة للاهتمام بالبيئة كونها مستقلة بذاتها وهي نسبة جد معتبرة، كما تجدر الإشارة أن عينة الدراسة أغلبها من خريجي الجامعات وهذا ما يضيف أهمية كبيرة لإيجابيات عينة الدراسة، وهذا ما تم التوصل إليه :

- رغم اختلاف مواقع حماية البيئة ضمن الهياكل التنظيمية للمؤسسات محل الدراسة إلا أنه تم الإجماع حول عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة ومكافحة التلوث؛
- لا يوجد تأثير لموقع حماية البيئة ضمن الهيكل التنظيمي بالنسبة لكيفية فرض ضريبة بيئية لردع المؤسسات الملوثة؛
- لا يوجد تأثير لموقع حماية البيئة ضمن الهيكل التنظيمي حول تحديد الوعاء الأفضل للضريبة البيئية؛
- رغم اختلاف التسعير الضريبي إلا أنه لم يكن هناك تأثير لموقع حماية البيئة ضمن الهيكل التنظيمي في تحديد التسعير المثلى لضريبة التلوث لردع المؤسسات الملوثة؛
- رغم اختلاف أشكال وصور الحوافز الضريبية إلا أنه لم يكن هناك تأثير لموقع حماية البيئة ضمن الهيكل التنظيمي في تحديد الشكل الأفضل للحوافز الضريبية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

### ثالثاً- توصيات البحث :

- ضرورة تطوير القوانين والتشريعات البيئية لتناسب الزمن الحالي، فكثير من المخالفات التي ترتكب ضد البيئة اليوم لم يكن المشرع في الوقت السابق قادر على تصور ضررها؛
- تحديد اختصاصات ومسؤوليات الجهات القائمة بحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي بوضوح ودقة وإزالة التعارض في ما بينها؛
- العمل على توحيد الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، وتجميعها في نظام واحد؛
- استخدام الضريبة البيئية بالإضافة إلى أدوات السياسة البيئية الأخرى لتعزيز الردع؛
- اجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة والمحافظة عليها.

### رابعاً- أفاق الدراسة :

- أبرزنا في هذه الدراسة وجهات نظر المؤسسات الملوثة حول فعالية الضريبة لحماية البيئة، وتبقى مجالات تحتاج الاهتمام أهمها :
- حسب القطاعات؛
  - حسب الجنسية؛
  - إعادة إجراء الدراسة مع توسيع عينة البحث.

قائمة المراجع



1. صالح بن عبد الرحمن السعد، فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية-دراسة ميدانية (استكشافية)-، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السنة غير مذكورة.
2. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سونطراك"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2007.
3. عائشة سلمى كيجلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008.
4. عبد الرزاق بن حبيب، محمد بن عزة، دور الجباية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة من أشكال التلوث -دراسة تحليلية لنموذج الجباية البيئية في الجزائر-، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.
5. عبد القادر عوينات، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر 2008.
6. عمار عماري وبن واضح الهاشمي، تقييم البيئة الخارجية وأثرها على فعالية تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2005.
7. عمرو محمد السيد الشناوي، تقويم الضريبة كاداة لسياسة حماية البيئة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد 49، مصر 2011.
8. محمد حلمي محمد طعمة، دور السياسة الضريبية في مكافحة التلوث، مطبعة العمرانية للأوفست، الجزيرة، مصر 2001.
9. محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الامين للطباعة، مصر 2003.
10. محمد فرحي، اشكالية تقييم المؤثرات الخارجية ومسؤولية العدالة الاجتماعية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، السنة غير مذكورة.
11. محمد مسعودي، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2007.
12. محمد مسعودي، فعالية الآليات الاقتصادية لحماية البيئة - دراسة تقييمية لتجارب بعض الدول منها الجزائر-، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2014.
13. ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط2، 1998.
14. نجاة النيش، تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد : بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد 23، الكويت 2004.
15. وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2007.

16. Asa Maria Pzrsson, Choosing Environmental Policy Instruments : Cas Studies of Municipal Waste Policy In Sweden And England, PHD Thesis, the, London school of economics and political science, London, 2007.

17. Michel Prieur, droit de l'environnement, 4<sup>o</sup> editions, DALLOZ-2001 .

1. المادة 117 من قانون 91-25 مؤرخ في 18 ديسمبر 1991 والمتضمن قانون المالية 1992، والمرسوم التنفيذي رقم 09-336 المؤرخ في 20 أكتوبر 2009 متعلق بالرسم على النشاطات الملوثة.
2. المادة 05 من المرسوم التنفيذي 98-339 المؤرخ في 3 نوفمبر 1998، المتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها. ج.ر. عدد: 1998/82 الملغى. واحتفظ المرسوم التنفيذي الجديد 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، الذي يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة. ج.ر. عدد : 2006/37. بنفس التصنيف الرباعي للمنشآت المصنفة.

الملاحق

## الملحق رقم 01



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



## استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تحية طيبة وبعد .....

في إطار إعداد مذكرة الماستر في علوم التسيير تخصص: مالية المؤسسات، نضع بين أيديكم استمارة استبيان  
قصد إجراء دراسة معنونة بـ فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية \_ دراسة ميدانية لعينة  
من مؤسسات في ولاية غرداية\_

نشير إلى سيادتكم أن نجاح الدراسة يتوقف على تعاونكم في تعبئة الاستبيان بمصداقية، كما نشير أيضا أن  
إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.  
وفي الختام أشكر لكم مسبقا كريم اهتمامكم في اقتطاع جزء من وقتكم الثمين للإجابة على هذه الاستبانة راجيا  
من العلي القدير أن يجعل ذلك في موازين أعمالكم والله يحفظكم ويرعاكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

يرجى وضع إشارة (X) في الخانة التي تمثل درجة موافقتك عند كل من العبارات التالية

## معلومات متعلقة بشخصكم

- الجنس :  ذكر  أنثى
- العمر :  25 سنة فأقل  من 26 الى 40  من 41 فأكثر
- المستوى التعليمي :  ثانوي فأقل  تكوين متخصص  تدرج جامعي  ما بعد التدرج
- سنوات الخبرة :  أقل من 5 سنوات  من 5 الى 15 سنة  أكثر من 15 سنة
- الوظيفة :  مدير عام  رئيس قسم البيئة  رئيس مصلحة البيئة  مدقق بيئي  أخرى حددها....
- التخصص :  العلوم الاجتماعية  علوم البيئة والمحيط  علوم هندسية  أخرى حددها.....

## معلومات متعلقة بمؤسستكم

- أهم التأثيرات لنشاط مؤسستكم على البيئة :  تلوث الماء  تلوث الهواء  تلوث التربة  النفايات
- نظ التسيير البيئي المعتمد في مؤسستكم :  معالجة التلوثات الملوثة  تحسين عمليات الانتاج  أخرى حددها.....
- المسؤول عن قضايا البيئة في مؤسستكم :  مدير المؤسسة  مصلحة خاصة بالبيئة  ضمن مصلحة أخرى

الموافق	محايد	غير موافق	الفقرة	الرقم	المجال
			القوانين والتشريعات البيئية غير شاملة لمختلف أشكال التلوث	1	تقييم فعالية الانظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة
			اختصاصات الجهات القائمة بحماية البيئة غير واضحة ومسؤولياتها غير محددة بدقة	2	
			العقوبات القانونية لا تتناسب مع حجم الاضرار الناجمة عنها	3	
			نقص الخبرات والكفاءات لتنفيذ القوانين البيئية	4	
			القوانين والتشريعات البيئية مبعثرة وغير دقيقة	5	
			تعتبر الضريبة المباشرة على المؤسسات الملوثة أكثر ردعا لحماية البيئة	6	فرض ضريبة جديدة
			تعتبر الضريبة المباشرة على المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث أكثر ردعا لحماية البيئة	7	
			الاعتماد على مخلفات العملية الإنتاجية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	8	عناصر الوعاء الخاصة لضريبة التلوث
			الاعتماد على مدخلات العملية الإنتاجية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	9	
			الاعتماد على المنتجات النهائية الوعاء الأفضل للضريبة البيئية	10	
			اعتماد نسبة ثابتة من العناصر الخاضعة لضريبة التلوث أكثر ردعا للمؤسسات الملوثة	11	سعر ضريبة التلوث
			سعر الضريبة التصاعدي أكثر ردعا للمؤسسات الملوثة	12	
			سعر الضريبة المساوي لتكلفة مواجهة الضرر الأنجع لحماية البيئة في المؤسسات	13	
			استخدام الحوافز الضريبية يشجع المؤسسات على التجهيز بمعدات الحد من التلوث	14	كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة
			تخفيض أسعار الضريبة البيئية يحفز المؤسسات على تبني تقنية الانتاج الأنظف	15	
			يشجع خصم النفقات الموجهة لحماية البيئة من الوعاء الضريبي على تبني تقنية الانتاج الأنظف في المؤسسات	16	
			يشجع منح الحوافز الضريبية (الاعانة البيئية) للمعدات النظيفة على تبني تقنية الانتاج الأنظف	17	
			يشجع منح اعفاء جزئي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية الانتاج الأنظف	18	
			يشجع منح اعفاء كلي من الضرائب للمعدات النظيفة على تبني تقنية الانتاج الأنظف	19	

إضافات، ملاحظات، اقتراحات:

.....  
.....

الفهرس

## الفهرس

III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة المحتويات.....
VII	قائمة الجداول.....
VIII	قائمة الأشكال البيانية.....
IX	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة.....

### الفصل الأول : الأدبيات النظرية لحماية البيئة في المؤسسة الاقتصادية

2	تمهيد.....
3	المبحث الأول : الأدبيات النظرية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.....
3	المطلب الأول : الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية وتقييم الضرر.....
3	الفرع الأول : مفاهيم حول الآثار الخارجية للمؤسسة الاقتصادية.....
7	الفرع الثاني : المستوى الأمثل للآثار الخارجية.....
8	المطلب الثاني : الضريبة البيئية كعلاج لمشكلة الآثار الخارجية.....
8	الفرع الأول : الأساس النظري لاستدخال الآثار الخارجية للتلوث عبر الضرائب.....
9	الفرع الثاني : كيفية فرض ضريبة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي.....
12	البحث الثاني : الأدبيات التطبيقية لفعالية الضريبة البيئية في المؤسسة الاقتصادية.....
12	المطلب الأول : الدراسات باللغة العربية.....
15	المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية.....
16	المطلب الثالث : مميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.....
17	خلاصة.....

### الفصل الثاني : دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية

19	تمهيد.....
20	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.....
20	المطلب الأول : الطريقة المستخدمة.....
20	الفرع الأول : منهج الدراسة.....
20	الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة.....
21	الفرع الثالث : متغيرات الدراسة.....
21	الفرع الرابع : أدوات الدراسة.....
21	المطلب الثاني : أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة.....

22	..... الفرع الأول : أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة.
23	..... الفرع الثاني : الطريقة المستخدمة في القياس.
23	..... المطلب الثالث : أداة الدراسة.
23	..... الفرع الأول : بناء اداة الاستبيان.
24	..... الفرع الثاني : صدق محتوى الاستبيان.
27	..... الفرع الثالث : ثبات أداة الاستبيان.
27	..... المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.
27	..... المطلب الأول : تحليل المعلومات الديمغرافية.
27	..... الفرع الأول : تحليل الخصائص الشخصية.
31	..... الفرع الثاني : تحليل متغيرات متعلقة بالمؤسسة.
34	..... المطلب الثاني : دراسة فعالية استخدام الضريبة لحماية البيئة في المؤسسات الاقتصادية (دراسة وصفية).
34	..... الفرع الأول : دراسة الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة .....
35	..... الفرع الثاني : دراسة كفاءات فرض ضريبة بيئية .....
35	..... الفرع الثالث : دراسة عناصر الوعاء الخاضع لضريبة التلوث.....
36	..... الفرع الرابع : دراسة حول سعر ضريبة التلوث.....
37	..... الفرع الخامس : دراسة كيفية استخدام الحوافز الضريبية لحماية البيئة .....
38	..... المطلب الثالث : اختبار الفرضيات.....
38	..... الفرع الأول : اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية بحسب الملوثات.....
41	..... الفرع الثاني : اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية على أساس نمط التسيير البيئي.....
42	..... الفرع الثالث : اختبار الفروق لفعالية الضريبة البيئية على أساس موقع البيئة في الهياكل التنظيمية...
44	..... الخلاصة.....
46	..... الخاتمة .....
50	..... قائمة المراجع.....
53	..... الملاحق.....
53	..... الملحق الأول : استمارة الاستبيان.....
56	..... الفهرس.....